

السنن الإلهية
في الميدان الاقتصادي

أ.د. يوسف إبراهيم يوسف

أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم القانون

كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

جامعة قطر

السنن الإلهية في الميدان الاقتصادى

تمهيد :

لاشيء في هذا الكون يقع صدفة ، إذ لا وجود للصدفة في الحياة ، ومايراه الناس يحدث صدفة فهو مايجهلون سبب حدوثه ، وجهلهم بالسبب لا يعني عدم وجوده .

إن كل ما في هذه الدنيا يخضع لنظام دقيق ، ويجري على سنن منتظمة مطردة ، تحكم الحياة والأحياء ﴿ وكل شيء عنده بمقدار ، عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال ﴾ (١)

وإذا لم يكن هناك مكان للصدفة ، وكان كل ما يجري في هذه الحياة يحدث بسبب ، فعلينا أن نعلم أن ا لله تعالى هو خالق الأسباب ، وهو الذي يجري الأحداث ، وهو الذي ربط المسببات بأسبابها ، ورتب النتائج على مقدماتها ، ووضح لنا في كتابه الكريم أن هذه هي سننه في إجراء الأحداث وإحداث التغيرات .

إن كل ما يصيب الناس ، وكل ما يحل بالمجتمعات ، وما يطرأ عليها من تغيرات ، مثل التقدم والتخلف ، والتماسك وانفراط العقد ، القوة والضعف ، طيب الحياة وضنك المعيشة ، إنما يقع وفق سنن لله منضبطة مطردة ، تصيب الكل ، ولا يستثنى منها أحد . والجانب الاقتصادي من الحياة ، هو أحد جوانب الحياة ، يخضع لما تخضع له بقية جوانبها ، أي أنه يخضع لسنن ا لله تعالى المنضبطة المطردة الوقوع ، التي لا يستثنى منها أحد ، ومن ثم فإن المدخل الصحيح للنهوض بالمجتمعات ، والانتقال بها من التخلف إلى التقدم ، إنما يكون بالبحث عن السنن التي تحكم هذه العمليات ، ومحاولة الوقوف عليها ثم استخدامها في بناء الحياة ، وإنهاض المجتمع .

وسنحاول - بتوفيق ا لله تعالى - في الصفحات التالية ، أن نلقي الضوء على هذه السنن ، وأن نبين الآثار التي رتبها ا لله تعالى عليها ، هادفين إلى توجيه العقل المسلم إلى أهمية إدراك هذه السنن ، وأهمية إحسان التعامل معها ، حتى تتحقق له القدرة على تسخيرها ، سالكاً إلى ذلك الطريق الذي ندب إليه القرآن الكريم ، طريق أخذ كل شيء بالقانون الذي ينقاد به ﴿ قد جعل ا لله لكل شيء قدرا ﴾ (٢)

وا لله نسأل أن يهدينا إلى أقوم الطرق ، إنه سميع مجيب .

* * *

---

(١) سورة الرعد ، الآيتان رقم ٨ ، ٩

(٢) سورة الطلاق ، الآية رقم ٣

مفهوم السنة :

إن أفضل ما قيل في تعريف السنة الإلهية أنها : طريقة الله تعالى في معاملة خلقه (٣) ، فهذا هو المعنى الذي يجمع ما قاله المفسرون ، فقد قال الفخر الرازي : أما السنة فهي الطريقة المستقيمة والمثال المتبع (٤) وقال الطبرسي : السنة هي العادة الجارية (٥) ، ويقول ابن عاشور : السنة هي العادة والسيرة التي يلتزمها صاحبها (٦) ، ويقول الإمام محمد عبده : السنن جمع سنة ، وهي الطريقة المعبدة والسيرة المتبعة أو المثال المتبع (٧) .

وإذا كان معنى السنة هو الطريقة المتبعة ، فإن مضمونها يتحدد بحسب ما تضاف إليه ، فإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإننا نعني طريقته التي اتبعها وداوم عليها ، وإذا قلنا سنة الله تعالى فإن المقصود طريقته تعالى في معاملة خلقه بصفة عامة . وطريقة الله تعالى في معاملة خلقه ، تختلف باختلاف الخلق ، فهناك خلق لله تعالى قسرهم على سلوك معين ، لا يملكون إلا سلوكه ، وليس أمامهم خيار فيه . وطريقة الله في معاملة هذا النوع من الخلق (سنته فيهم) أنه أخضعه لقوانين ثابتة عامة لا تتخلف ، فدوران الأرض ، وجريان الشمس ، وتعاقب الليل والنهار ، وعمل أجهزة الأجسام الحية تتم طبقاً لقوانين لا تملك هذه المخلوقات حيالها شيئاً ، وإنما تخضع لها وتسير وفقها ، واكتشاف الإنسان لهذه القوانين يمكنه من تسخيرها والاستفادة منها .

وبجانب هذا الخلق الذي قسر على سلوك معين ، هناك خلق لله تعالى قد منح حرية الاختيار ، ولم يقسر على سلوك محدد ، وهو الخلق الذي حمل أمانة التكليف ، ومن هذا الخلق النوع الإنساني . وطريقة الله تعالى في معاملة النوع الإنساني (سنته) هي إخضاع سلوكهم لقوانين مطردة ثابتة أيضاً ، بيد أنها تعمل من خلال نفس السلوك الإنساني ، أي أنه كيفما يكون سلوك الإنسان ، وموقفه من سنن الله تعالى ، واستجابته لهديه ، تكون طريقة الله تعالى في معاملته .

إن الله سبحانه وتعالى ، قد ربط طيب الحياة بقانون ، وربط التقدم أو التخلف بقانون ،

---

(٣) د. عبد الكريم زيدان ، السنن الإلهية ، مؤسسة الرسالة ، بدون رقم أو تاريخ ص ١٣

(٤) الرازي ، مفاتيح الغيب ، دار الفكر ، بيروت ، مج٣ ، ص٥٤

(٥) الطبرسي ، مجمع البيان ، ج١٥ ، ص٨٤

(٦) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية ، ج١٥ ، ص١٧٨

(٧) الإمام محمد عبده ، تفسير المنار ، رشيد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣م ، ج٤ ص١١٥

وربط تغيير المجتمع الإنساني من حالة إلى حالة أخرى بقانون ، كما ربط النصر أو الهزيمة بقانون ، وربط هلاك المجتمع أو بقاءه بقانون ، كذلك فإنه تعالى قد ربط أمن المجتمعات واستقرارها بقانون .. إلى آخر ما يقع بالناس والأفراد والأمم والجماعات . بل الفوز في الآخرة والخسران فيها قد ربط بقوانين ، أي أن كل ما يجري إنما يتبع قوانين الله تعالى وسننه في معاملة خلقه ، فليس هناك - كما قلنا -صدفة ولا عشوائية ، وإنما أسباب ومسببات ، وسنن الهية تحكم الحياة والأحياء . فمن أخذ بهذه السنن تحقق له نتائجها الإيجابية ، ومن أعرض عنها وعاندها ، تحققت له نتائجها السلبية .

وهكذا تعمل سنن الله من خلال سلوك الإنسان وحريته واختياره ﴿ قد أفلح من زكاها ، وقد خاب من دساها ﴾ (٨) ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ (٩)

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن مفهوم السنة الإلهية هي : طريقة الله تعالى في معاملة خلقه ، كل نوع من الخلق حسب المهمة التي خلق من أجلها ، والطبائع التي رُكبت فيه ، والمواهب والطاقات التي منحت له .

خصائص السنن الإلهية

من استقراء الآيات الكريمة في كتاب الله تعالى ، التي تحدثت عن سنة الله في معاملة خلقه ، يتضح لنا أن للسنة الإلهية عدداً من الخصائص ، يمكن أن نورد أهمها فيمايلي :

١ - الاطراد وعدم التخلف :

ذلك أن النواميس التي تحكم الحياة ، جارية لا تتخلف والأمور لاتمضي جزافاً ، وإنما تتبع هذه النواميس (١٠) يقول الله تعالى ﴿ فلن تجد لسنة الله تبديلاً ، ولن تجد لسنة الله تحويلاً ﴾ (١١) إن التعبير بنفي الوجود ﴿ لن تجد ﴾ يقطع بالاطراد والاستمرارية وعدم التخلف ، فيما يتعلق بالسنن الإلهية وحكمها للحياة ، أي أن أول ما تتصف به السنة الإلهية هو الاطراد وعدم التخلف .

٢ - عدم التعارض بين اطراد السنة وطلاقة المشيئة

إن اطراد السنة الإلهية واستمراريتها وعدم تخلفها لا يتنافى أو يتعارض مع حقيقة ثابتة

---

(٨) سورة الشمس ، الآيتان رقم ٩ ، ١٠ (٩) سورة الرعد ، الآية رقم ١١

(١٠) سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، ط١٠ ، مجلد ١ ، ص٤٧٨

(١١) سورة فاطر ، الآية رقم ٤٣

هي طلاقة المشيئة الإلهية ، ذلك أن مصدر السنة ومجريها هو ا لله سبحانه وتعالى ، فا لله تعالى هو الذى أعطى السنة الإلهية اطرادها واستمراريتها وثباتها وعدم تحولها أو تبدلها .

وعليه فإن الاستعانة بالسنن والسير على هديها ، طلباً للنتائج المرتبطة بها ليس إلا استجابة لأمر ا لله تعالى ، وخضوعاً لإرادته ، أي أن استخدام السنن ليس بعداً عن ا لله تعالى أو اعتماداً على غيره سبحانه ، وإنما هو من أمر ا لله تعالى واستعانة به ، فهو مصدر السنة ، وهي سنة إلهية . أي أن السنن واطرادها لا يتعارض مع مشيئة ا لله تعالى ، وطلاقة هذه المشيئة ، وأن ا لله تعالى ﴿ فعال لما يريد (١٢)

٣ – عدم التعارض بين اطراد السنن واختيار الإنسان

إن وجود سنن مطردة تحكم الحياة والأحياء ، والكون المادي والاجتماع البشري ، لا يتعارض مع إرادة الإنسان أو يناقضها ، ولا ينافي اختيار الإنسان وحريته ، ذلك أن في إمكان الإنسان أن يكتشف السنن ثم يعمل بغير ما هدي إليه ، أي أنه يتعامل مع السنن التي تحكم الاجتماع البشري بإرادته واختياره ، ويستطيع أن يسير موافقاً لها مستفيداً من عطائها ، كما يستطيع أن يتحداها ويعاندها ، ويعمل بغير ما ينبغي أن يعمل به ، غاية الأمر أن هذا التحدي لا يستمر طويلاً ، إنه تحد يقع في الأجل القصير فقط ، أما في الأجل الطويل فإن عاقبة التحدي لسنن ا لله تعالى والخروج عليها ، تنتهي بعدم استقامة الحياة ، واضطرابها ، وفساد حياة الإنسان والجماعة والمجتمع .

٤ – عمومية السنة الإلهية

من أهم خصائص السنة الإلهية أنها عامة تنطبق على الجميع ، فلا تحابي فرداً من الأفراد ، ولا جيلاً من الأجيال أو جنساً من الأجناس . إنها كما حكمت الزمن الماضي ، تحكم الحاضر وستحكم المستقبل إلى أن يرث ا لله الأرض ومن عليها ، وهي كما تنطبق على غير المسلمين تنطبق على المسلمين ، وكما تنطبق على العجم تنطبق على العرب وغيرهم من شتى الألوان والأجناس . يقول تعالى ﴿ قد خلت من قبلكم سنن ، فسيروا في الأرض فانظروا ﴾ (١٣) ، ويقول ﴿ فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن تجد لسنة ا لله تبديلاً ، ولن تجد لسنة ا لله تحويلا ﴾ (١٤) ، ويقول سبحانه ﴿ سنة ا لله في الذين خلوا من قبل وكان أمر

---

(١٢) سورة البروج ، الآية رقم ١٦ (١٣) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٧

(١٤) سورة فاطر ، الآية رقم ٤٣

الله قدراً مقدوراً ﴾ (١٥)

إن سنة الله تعالى لا تحابي أحداً ، فصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لما لم يحققوا شروط النصر في موقعة أحد ، لم تحابهم سنة الله في النصر والهزيمة ، مع أنهم أطهر أهل الأرض ، والعابدون له حقاً ﴿ أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا ؟ قل هو من عند أنفسكم ﴾ (١٦) إن سنن الله عامة تنطبق على الكافة ، ولا تحابي فريقاً .

تلك أهم خصائص السنة الإلهية التي ينبغي استيعابها ، حتى لا نخطيء في التعامل معها أو نظن أننا مستثنون من الخضوع لها .

ميادين السنن الإلهية

ما من جانب من جوانب عالمنا الذي نعيش فيه – المادي منها والمتعلق بالبشر وعلاقات الجماعات– إلا و لله فيه سنن حاكمة ، يقول الله تعالى ﴿ قد جعل الله لكل شيء قدراً ﴾ (١٧) أي سنناً ونظماً حاكمة ، تحكم هذا الشيء ، وعبارة ﴿ كل شيء ﴾ في الآية الكريمة لا يخرج عن عمومها شيء .

إن العالم المحكوم بسنن الله تعالى يمكن تقسيمه إلى جانبين اثنين ، الجانب المادي ، وجانب النفس الإنسانية والاجتماع البشري . ومن ثم تكون سنن الله تعالى في ميدانين اثنين ، الميدان المتعلق بسلوك الكائنات والموجودات في وجودها المادي ، والجانب الإنساني المتمثل في سلوك الإنسان والعلاقات التي تحكم الاجتماع البشري .

وسنن الله تعالى في الميدان الأول تعمل دون أن يكون للإنسان علاقة بها ، بل إنه يخضع لها في كيانه المادي ، مثل نموه ، وعمل أجهزة جسمه المختلفة ، ومهمة الإنسان بخصوص هذه السنن هي السعي إلى اكتشافها ، حتى يتمكن من الاستفادة منها ، والحصول على نتائج سيرها الايجابية ، وتجنب نتائج سيرها السلبية .

والطريق إلى اكتشاف سنن هذا الميدان هو استخدام الملكات التي أودعها الله تعالى في الإنسان من سمع وبصر وعقل ، عن طريق المشاهدة والنظر والتأمل والتجربة واستخلاص النتائج ، ثم الوصول إلى القواعد التي تحكم موجودات هذا العالم ، وحوادثه المادية . وبقدر مايبذل الإنسان من جهد في هذا السبيل يوفقه الله تعالى إلى اكتشاف هذه السنن ، ومن ثم

---

(١٥) سورة الأحزاب ، الآية رقم ٣٨ (١٦) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٦٥

(١٧) سورة الطلاق ، الآية رقم ٣

يتمكن من تسخير موجودات العالم التي تخضع لها .

أما سنن الله تعالى في الميدان الثاني ، ميدان السلوك الإنساني والاجتماع البشري ، فإن الله تعالى قد هدى البشرية إليها ، بما قرره في كتابه الكريم ، وبما جاء في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم عندما وضح لنا ترتب أوضاع معينة على سلوكيات معينة ، مثل تقريره أن تغيير الأوضاع التي عليها المجتمع ، إنما يمر بتغيير الناس ما بأنفسهم ﴿ إنا الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ (١٨) ومثل تقريره أن الرجوع إلى الله تعالى واستغفاره يرتب الرخاء وسعة العيش ﴿ فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهاراً ﴾ (١٩)

وسنن الله تعالى في الميدان الاقتصادي ، والتي ستكون محل عنايتنا قريباً ، تقع في هذا النطاق وضمن سنن هذا الميدان ، ذلك أن الدراسة الاقتصادية هي دراسة لسلوك الإنسان حيال الظاهرة الاقتصادية .

أساليب الإرشاد إلى وجود السنن

أقام الله كونه على السنن-كما علمنا- وأخضع حياة البشر في هذه الدنيا لسنن ثابتة مطردة عامة -كما بينا- ومن رحمته سبحانه بعباده إرشادهم في كتابه المقروء إلى وجود هذه السنن التي تحكم الكون وتحكم الحياة والأحياء . وكان بيانه سبحانه وهدايته إلى وجود السنن متعدد الأساليب وبشتى الصور ، وأهم هذه الأساليب مايلي :

١- قد يرشد الله تعالى إلى وجود السنة في مجال من المجالات بصريح العبارة ، وبلفظ السنة ، مثال ذلك قوله تعالى :﴿ قد خلت من قبلكم سنن ، فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين ﴾ (٢٠) . وقوله سبحانه ﴿ فهل ينظرون إلا سنة الأولين ، فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا ﴾ (٢١) .وقول الله تعالى ﴿ سنة الله في الذين خلوا من قبل ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً ﴾ (٢٢) إلى غير ذلك من الآيات التي عرض فيها القرآن الكريم لوجود السنن في الحياة والكون بلفظ السنة الصريح .

٢- وقد يخبرنا الله سبحانه بوجود سنة ما ، لا بلفظ السنة ، كما في الحالة السابقة ،

---

(١٨) سورة الرعد ، الآية رقم ١١

(١٩) سورة نوح ، الآيات رقم ١٠،١١،١٢

(٢٠) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٧

(٢١) سورة فاطر ، الآية رقم ٤٣

(٢٢) سورة الأحزاب ، الآية رقم ٣٣

وإنما بتقرير نتيجة معينة بناء على سبب معين ، فيكون ذلك إخباراً عن وجود سنة الله تعالى في هذا المجال ، فقد يخبر الله تعالى بأنه أصاب أمة بعذاب أو أهلك أمة من الأمم ، أو قرية من القرى ، بسبب ماارتكبوه من ظلم ، وبعد عن سنن العدل الذي أقام عليه سبحانه الحياة . فيدل ربط السبب بمسببه ، على وجود السنة الإلهية في هذا الخصوص ، مثال ذلك قول الله تعالى ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا ﴾ (٢٣) وقوله سبحانه ﴿ ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ﴾ (٢٤) وقوله تعالى ﴿ وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون ﴾ (٢٥) وقوله سبحانه ﴿ فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا ﴾ (٢٦) .

٣- كما قد يخبرنا سبحانه عن وجود السنة التي تحكم الكون والحياة والأحياء باسلوب القضية الشرطية التي يتم فيها الربط بين الشرط والجزاء المترتب عليه ، بحيث إذا تحقق الشرط تحقق الجزاءلا محالة ، ومثال ذلك قول الله تعالى ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقا ﴾ (٢٧) ، ومثل قوله تعالى ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ (٢٨) ، ومثل قوله سبحانه ﴿ ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ﴾ (٢٩)

ففي الآيات الثلاثة تم الربط بين الاستقامة على منهج الله تعالى في كل زمان ومكان ، وبين وفرة الخيرات واستقرار المجتمعات ، وذلك بأسلوب القضية الشرطية التي تربط بين تحقق الشرط ووقوع جزائه ، فمتى رغب المجتمع في تحقق الجزاء فعليه أن يوفر الشرط ، وإذا تخلف الشرط فعلى الإنسان أن لا يطمع في تحقق الجزاء .

ومن هذا النوع أيضا قوله تعالى ﴿ إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ﴾ (٣٠) وقوله تعالى ﴿ إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ﴾ (٣١) ففي الآيات الكريمة ربط للجزاء بالشرط ، وعلى من يطمع في النصر أن يحقق شرطه ، ومن يرد أن يكون له فرقان بين الأمور فليتق الله تعالى ، وهذا النوع من أنواع سنن الله تعالى هو أكثر ما جاء منها بالقرآن الكريم .

ومجيء السنة على هذا النحو (أسلوب القضية الشرطية) الذي يربط فيه بين الشرط

---

(٢٣) سورة الكهف ، الآية رقم٥٩
(٢٤) سورة يونس ، الآية رقم١٣
(٢٥) سورة الأعراف ، الآية رقم١٦٥
(٢٦) سورة النمل ، الآية رقم٥٢
(٢٧) سورة الجن ، الآية رقم ١٦
(٢٨) سورة الأعراف ، الآية رقم ٩٦
(٢٩) سورة المائدة ، الآية رقم٦٦
(٣٠) سورة محمد ، الآية رقم٧
(٣١) سورة الأنفال ، الآية رقم ٤٦

وجزائه ، هو توجيه من ا لله تعالى للإنسان في سلوكه ، وتبصير له بالطريق الصحيح في الوصول إلى غاياته ، ورحمة من ا لله تعالى بخلقه أن هداهم إلى المقدمات المطلوبة للحصول على الغايات والنتائج المرجوة ، أو المطلوبة لتوقي الوقوع في النتائج غير المرغوبة .

٤- ومن أساليب هداية ا لله تعالى إلى السنن الإلهية الحاكمة لبناء المجتمع وتحقيق قوته ، النهي عن أمر يترتب عليه أمر آخر غير محبوب ، مثل قوله تعالى ﴿ ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ﴾ (٣٢) فقد رتبت الآية الفشل وذهاب الريح على التنازع والاختلاف ، فكشفت لنا سنة ا لله تعالى في هذا الشأن بهذا الأسلوب . وهذا النوع من البيان للسنن الإلهية يشبه سابقه في أنه توجيه لنا من أجل تجنب النتائج غير المحببة في حياتنا ، بنهينا عن الوقوع فيما يؤدي إليها .

٥- كذلك من أساليب هداية ا لله لنا إلى سننه ، أن يوردها في شكل قضية فعلية ، منجزة ، محققة الوقوع ، مثل قوله تعالى ﴿ يمحق ا لله الربا ويربي الصدقات ﴾ (٣٣) ، فقد أخبرنا ا لله سبحانه بهذا التقرير ، بسنته في التعامل مع المجتمعات والاقتصاديات القائمة على الربا ، وبسنته مع الاقتصاديات المبنية على الزكوات والإنفاق في سبيل ا لله . وسنته هي محق المجتمعات والاقتصاديات الأولى ، ومضاعفة نماء المجتمعات والاقتصاديات الثانية . وهو أسلوب يفيد- كسابقه- توجيه سلوك الإنسان إلى ما ينبغي أن يكون عليه ، حتى يحقق النتائج المرغوبة ويتجنب النتائج السيئة غير المطلوبة .

هذا وهناك أساليب أخر استخدمها القرآن الكريم ، أو استخدمتها السنة المطهرة في بيان السنن الإلهية والهداية إليها . ولعل في التنوع في أساليب الهداية إلى السنن الإلهية مايحث على كثرة البحث والاستقصاء حتى يتم الوقوف عليها ، فالسنة قد تكون مخبأة في أي تعبير لهذا الكتاب المعجز ، فهي لم تأت فقط بصريح العبارة ، وإنما جاءت بمختلف الأساليب ، فعلى جهودنا في الكشف عنها أن لا تقف عند حد ، ولا تقنع يوماً بما وصلت إليه فالكون يتسع وا لله يخلق دوماً ، والمشيئة فاعلة باستمرار ، ومن ثم فمهما تكثر السنن التي نتوصل اليها ، تستمر حاجتنا إلى البحث عنها قائمة ، وسيستمر الاستقبال في قوله تعالى ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق ﴾ (٣٤) سيستمر قائماً .

---

(٣٢) سورة الأنفال ، الآية رقم٤٦

(٣٣) سورة البقرة ، الآية رقم ٢٧٦

(٣٤) سورة الشورى ، الآية رقم ٥٣

كذلك فإن الاجتماع البشري متطور ، وتطوره نوع من خلق الله تعالى كل يوم ما لا نعلم ﴿ ويخلق ما لا تعلمون ﴾ (٣٥) ومن ثم سنكون دائماً في حاجة إلى اكتشاف السنن التي تحكم هذا الاجتماع المتطور والمتغير ، ففي تعدد أساليب الهداية إلى السنن الإلهية ما يناسب طبيعة الكون وطبيعة الاجتماع البشري . وهنا يأتي سؤال من الأهمية أن نقف له على اجابة ألا وهو : هل جاءت السنن في الكتاب الكريم والسنة المطهرة على سبيل الحصر أم جاءت على سبيل التمثيل ؟ .

لقد أثار بعض الباحثين هذا التساؤل (٣٦) واختلفت حوله الاجابة فمن قائل إنها جاءت على سبيل التمثيل ، ومن قاطع بأن السنن لابد أن تكون قد جاءت على سبيل الحصر (٣٧)، ومن استقراء حجج الموقفين المشار إليهما ، يتبين أن الخلاف بينهما ليس قائماً على التحقيق ، ذلك أن السنن وإن كانت الهداية إليها وردت في الكتاب الكريم أو السنة المطهرة ، لكنه ليس بشرط أن تكون بطريق مباشر ، وصورة واضحة ، بحيث تعلم بداهة ، لكنها تكون في حاجة إلى بحث وإعمال نظر حتى يتم إدراجها في عداد السنن المعلومة لنا .

إن الكون المادي يقوم على السنن ، وكذلك الاجتماع البشري يقوم على السنن ، والسنن موجودة ضرورة ، لأن الكون والاجتماع قائمين ، لكننا لا نعلم حقيقة هذه السنن إلا إذا بحثنا فهدينا ، فنعلم بوجود السنة المعينة وكنهها ، والبحث كما يشمل الكون المادي ، يشمل البحث والنظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ، وبالبحثين نكتشف السنن المبثوثة في كتابي الله المنظور والمقروء .

ومن ثم فإن الفرق بين الرأيين السابقين ليس كبيراً ، إن لم يكن غير قائم . فالذين قالوا بورودها على سبيل التمثيل نظروا إلى الأمر بالبحث عنها والدعوة إلى السير من أجل اكتشافها ، وبالتالي يكون ما قدم إلينا منها وعلمناه هو بعض السنن ، والبعض الآخر مدعوون إلى البحث عنه . والذين قالوا بأنها وردت على سبيل الحصر ، نظروا إلى أصل وجود السنن ، وهي حقاً موجودة –كما قلنا– لكنها تحتاج –لكي تخرج من عالم الوجود في علم الله تعالى وبنائه الكون عليها ، إلى علم البشر ، ومعرفتهم بها–إلى البحث والنظر حتى

---

(٣٥) سورة النحل ، الآية رقم٨

(٣٦) د. جمال الدين عطية ، سنن الله في الآفاق والأنفس ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ندوة في ١٩٨٩/١٢/١٨م، ١٩٩٠/١/٣م ، ١٩٩٠/١/١٠م ، ص٨

(٣٧) د . سيف الدين عبدالفتاح ، المرجع السابق ، ص١٢٧

يتم الكشف عنها ، والكشف إنما يكون لشيء موجود .

وهكذا يكون الخلاف بين الموقفين ، خلافاً في وجهة النظر لا أكثر .

لماذا بنيت الحياة على السنن ؟

إن حكمة ا لله تعالى تتجلى واضحة في بناء الكون والحياة على أساس من السنن الثابتة المطردة المنضبطة عامة الوقوع ، ذلك أن صياغة الحياة ضمن روابط مطردة وعلاقات ثابتة هو الذي يجعل الإنسان يتعرف على موضع قدميه ، وعلى الوسائل التي يجب أن يسلكها في سبيل تكييف بيئته وحياته والوصول إلى إشباع حاجته ، ولولا ذلك لما استقام للإنسان تحقيق هدف من أهدافه أو إشباع حاجة من حاجاته . إن خضوع الماء لقانون ثابت في الغليان أو التجمد أو التحول إلى الحالة الغازية ، هو الذي يجعل الإنسان قادراً على الاستفادة من الماء في أحواله المختلفة ، يستطيع أن يصل به إلى حالة الغليان عندما يحتاج إليه في هذه الحالة ، ويستطيع أن يصل به إلى حالة التجمد عندما يحتاج إليه في هذه الصورة ، ويستطيع أن يحوله إلى الحالة الغازية ثم العودة به إلى حالة السيولة مرة أخرى عندما يكون ذلك محققاً لرغباته ومشبعاً لحاجاته .

إن الذي يمكن الإنسان من كل ذلك هو خضوع الماء للقانون الذي طبعه ا لله عليه ، واطراد القانون وعدم تخلفه ، وعمومية ذلك في الأزمنة والأمكنة ولسائر الناس .

إن بناء الحياة على السنن الثابته المطردة عامة الوقوع يلقي بالمسئولية في بناء الحياة على الإنسان ، فهذه السنن لا تستعصى على أحد ، وإنما تستجيب لمن يستخدمها ، يقول تعالى ﴿ قد جعل ا لله لكل شيء قدرا ﴾ (٣٨) أي سنناً تنظم علاقته بكل أجزاء الكون ، من أخذ بها أقبلت عليه – ولابد– فهي منقادة لكل من عمل بها واستغلها بحقها ، مؤمناً با لله تعالى أو غير مؤمن به ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها وهم فيها لا يبخسون ﴾ (٣٩) ، فا لله تعالى لا يخلف سننه مع من يصلحون بها دنياهم ولو كانوا به مشركين وعنه معرضين ، وإنما تنقاد السنن لكل من يستخدمها بشروطها ويعمل وفقاً لها .

إن هذا هو بعض مضمون تسخير ا لله تعالى ما في السموات وما في الأرض للإنسان ، إذ قد جعل سبحانه لكل شيء سنناً يمكن باكتشافها والوقوف عليها الاستفادة من هذه المُسَخَّرات ﴿ وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعاً منه ﴾ (٤٠) .

---

(٣٨) سورة الطلاق ، الآية رقم٣ . (٣٩) سورة هود ، الآية رقم ١٥ . (٤٠) سورة الجاثية ، الآية رقم١٣

﴿ وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره ، وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما سألتموه ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار ﴾ (٤١) .

إن انقياد السنن لمن يستخدمها هو نفسه سنة إلهية ، وبها يتحقق الابتلاء والاختبار الذي خلق له الإنسان ، ومن خلال السنن وانقيادها مسخرة يظهر دور الإرادة الإنسانية ، وحرية الاختيار التي أتيحت للإنسان ، ومن ثم فإن النتائج التي ترى على الساحة الاجتماعية ستكون نتيجة طبيعية لعمل الإنسان وسلوكه ﴿ وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ، ويعفو عن كثير ﴾ (٤٢) .

بين القانون والسنة الإلهية

ما هي العلاقة بين القوانين الاقتصادية (وغيرها من القوانين) وبين السنن الإلهية في نفس الميدان ؟ إننا نعلم -مما سبق- أن السنة الإلهية تعبر عن حقيقة لا تقبل التبدل ﴿ فلن تجد لسنة الله تبديلا ، ولن تجد لسنة الله تحويلا ﴾ (٤٣) ، بيد أننا نعلم أن القوانين الاقتصادية إنما يتوصل إليها عن طريق تقديم فرضية معينة ، تتضمن إفادات معينة توضع موضع التحليل ، باستخدام البدهيات المنطقية الحيادية ، بهدف استخلاص استنتاجات منطقية ، توضع هذه الاستنتاجات أو التنبؤات موضع الاختبار لتقييم مصداقيتها ، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي ، لتحديد مدى صوابها مقارنة بالواقع ، فإذا نجحت التنبؤات في الاختبار الإحصائي ، أخذت الفرضيات التي بدأنا بها مأخذ الجد ، وتزداد الثقة فيها بازدياد عدد التنبؤات المستخلصة منها ، والبرهنة بشكل مرض أكثر فأكثر على مصداقيتها .

هذا هو طريق الوصول إلى القانون الاقتصادي ، فهل نستطيع القول : إن القوانين الاقتصادية المكتشفة تمثل السنن الإلهية في هذا الميدان ؟ إننا رأينا أن البرهنة على صدق القوانين تتم عن طريق الإحصاءات ، وهذه الإحصاءات تقبل الاستثناءات ، كما أن للتنبؤات المستخلصة من الفرضيات صفة الاحتمال حتى في العلوم الطبيعية (٤٤) ،ناهيك

---

(٤١) سورة إبراهيم ، الآيات من ٣٢-٣٤ (٤٢) سورة الشورى ، الآية رقم ٣٠

(٤٣) سورة فاطر ، الآية رقم٤٣

(٤٤) د . محمد السيد النبه ، سنن الله في الآفاق والأنفس ، مرجع سابق ، ص ٣٧

عن أن القوانين الاقتصادية إنما تصاغ داخل الظروف الاقتصادية المتغيرة ، الأمر الذي يعني تغير القوانين بتغير الظروف الاقتصادية (٤٥) ، فلكل ذلك لا نستطيع أن نجيب على السؤال المطروح بالايجاب ، ولا نستطيع أن نسوي بين القوانين الاقتصادية والسنن الإلهية في نفس الميدان .

إن السنن حقائق نهائية ، والقوانين حقائق احتمالية (إن جاز التعبير) ولا يرقى القانون إلى مرتبة السنة الإلهية إلا عندما يصل إلى أن يمثل حقيقة نهائية ، لكنه طالما يمثل حقيقة نسبية فلن تكون له درجة أو منزلة السنة ، أي أن هناك خطوات كثيرة على القانون أن يقطعها حتى يصل إلى مرتبة السنة ، فإذا وصل إلى أن يصبح حقيقة مطلقة فقد تطابق مع السنة ، ومن ثم فإن الأبحاث التجريبية ، والدراسات النظرية العميقة التي يقوم بها العلماء في مختلف مجالات العلم ، قد تنتهي بهم إلى الوصول إلى سنة إلهية بثها ا لله تعالى في كتابه المنظور ، أو أثبتها في كتابه المقروء ، ودعانا في الحالتين إلى اكتشافها والوقوف عليها .

والخلاصة أننا لا نستطيع أن نثبت صفة السنة الإلهية لكل قانون نصل إليه ، ما لم يتم القطع بأنه يمثل حقيقة لا تقبل النقض ، لأن السنن الإلهية حقائق لا تقبل التبدل أو التحول ، بينما القانون العلمي في أصله قد ينقض ليحل محله قانون آخر ، عندما لا يكون ممثلاً لحقيقة مطلقة ، وبناء على ذلك نستطيع القول : إن بين السنة الإلهية والقانون العلمي عموم وخصوص وجهي ، إذ يجتمعان في وجه ويفترق كل منهما عن الآخر في وجه .

هذا ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن السنة الإلهية لا تقبل النقض سواء أكانت في الميدان المادي أم كانت في ميدان الاجتماع البشري ، بيد أن المعول عليه أن تتأكد أنها سنة إلهيه على سبيل القطع ، وذلك بأن ترد في نص قطعي الورود ، قطعي الدلالة ، أما إذا وردت بغير هذا الطريق ، فإنها تحتاج إلى بحث واستدلال حتى يثبت أنها سنة ، وهي في هذه الحالة تمر بما يمر به القانون من مراحل ، بل إنها تتطابق هنا مع القانون ، ريثما ترتقي لتصبح سنة .

وعليه : فإن الخلاف بين السنة والقانون العلمي ، خلاف في الدرجة وليس خلافاً في النوع " (٤٦) .

---

(٤٥) فرانسيس جرين ، دراسات نقدية في النظرية الاقتصادية ، ترجمة نعمان كنفاني ، دار الطليعة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص١١ ، ١٢

(٤٦) د . جمال الدين عطية ، سنن ا لله في الآفاق وفي الأنفس ، مرجع سابق ، ص٢٢

الغريزة والسنة الإلهية :

علمنا أن سنة ا لله تعالى تعني طريقته في معاملة خلقه المادي المجبور ، وخلقه الحي المختار ، فالخلق الأول عامله سبحانه بأن أودع فيه سننه التي يتعامل بها دون أن تكون له حرية أو إرادة في ذلك ، فهو مستجيب لأمر ا لله تعالى لا يعصيه ، والخلق الثاني عامله سبحانه بأن بين له سننه معه أي طريقته في معاملته ، فإن اتبعها تحققت له نتائجها الطيبة ، وإن أعرض عنها حقت عليه نتائجها السيئة ، وكان فوق ذلك محاسباً يوم القيامة على سلوكه في هذه الدنيا ، وعلى موقفه من سنن ا لله تعالى فيها ، إذ هو خلق مكلف ، يختلف عن الخلق الأول ﴿ إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان ﴾ (٤٧) ونريد أن نعرف هنا شيئاً آخر جُبل وفطر عليه الإنسان هو الغرائز ، نريد أن نعرف علاقتها بالسنن ، فهل الغرائز نوع من السنن ؟

إننا إذا استعرضنا أساليب هداية ا لله تعالى إلى السنن -كما بيناها من قبل- ممثلة في أسلوب القضية الشرطية ، أو النص الصريح بلفظ السنة ، أو ترتيب أمر على أمر آخر نفياً أو إثباتاً ، أو أسلوب القضية المحتمة منجزة الوقوع ، إذا استعرضنا هذه الأساليب فلن نجد من بينها أسلوباً يتناول الحديث عن الغرائز والجبلة التي فطر ا لله الناس عليها ، ومن هنا نستطيع القول : إن الغرائز التي يحملها الإنسان – وهي ذات تأثير كبير على سلوكه الاقتصادي وغير الاقتصادي قطعاً – لا علاقة لها بالسنن التي هي طريقة ا لله تعالى في معاملته لخلقه ، فما جبل عليه الإنسان – كما قرر القرآن الكريم – من حب المال حباً شديداً ﴿ وتحبون المال حباً جماً ﴾ (٤٨) ﴿ وإنه لحب الخير (المال) لشديد ﴾ (٤٩) ، ﴿ زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين ، والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسمومة والأنعام والحرث ﴾ (٥٠) وما جبل عليه من البخل ومنع الفضل عندما يصيبه الغنى ﴿ وكان الإنسان قتورا ﴾ (٥١) ، ﴿ وإذا مسه الخير منوعا ﴾ (٥٢) ، ﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه ، وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض ﴾ (٥٣) .

---

(٤٧) سورة الأحزاب ، الآية رقم ٧٢
(٤٨) سورة الفجر ، الآية رقم ٢٠
(٤٩) سورة العاديات ، الآية رقم ٨
(٥٠) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٤
(٥١) سورة الإسراء ، الآية رقم١٠٠
(٥٢) سورة المعارج ، الآية رقم ٢١
(٥٣) سورة فصلت ، الآية رقم٥١

وكذلك ما جبل عليه الإنسان من غريزة الطغيان إذا ظن أنه في غنى عن ربه بماله من غنى ظاهر في الدنيا ﴿ إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى ﴾ (٥٤) كل هذه الغرائز وغيرها لا تدخل معنا في حديثنا عن السنن ، إذ هي ليست منها ، فالسنن –مع التجاوز– هي قوانين صارمة عامة تجري على الإنسان أحكامها قسراً ، إن كانت من السنن الكونية ، أو تجري عليه من خلال سلوكه واستخدام حريته وإرادته التي منحها ا لله تعالى له ، وكانت مناط تكليفه ، إن كانت من السنن الاجتماعية . والغرائز ليست من أي من النوعين ، إنها بعض مكونات الإنسان ، وأجزاء منه ، وهي قد خلقت في الإنسان لتمكينه من أداء مهمته في هذه الدنيا ، فلم تخلق الغرائز في الإنسان ليقوم بكبتها والقضاء عليها ، وإنما خلقت فيه ليمارس الاستجابة لأمر ا لله تعالى إياه بتهذيبها واستخدامها في إطار التكاليف . فإذا كان قد جبل على حب المال ، فقد دعى إلى التخلي عنه حبا لله تعالى ، وهنا تظهر إرادة الإنسان ، ومدى استجابته لأمر ا لله تعالى ، وإذا كان قد جبل على حب الشهوات ، فقد دعى إلى التعالي عليها ، وضبطها بموازين الإسلام ، وهنا يظهر أيضاً مدى استجابة العبد لخالقه . وهكذا كل الغرائز الإنسانية ، هي ذات تأثير كبير على السلوك الإنساني ، لكنها ليست قوانين أو سنن تجري أحكامها على الإنسان ، إن قسراً أو من خلال سلوكه ، كما هو الشأن في السنن الإلهية .

بعض سنن ا لله تعالى في الميدان الاقتصادى

بعد هذه الجولة القصيرة حول السنن الإلهية ، مفهومها وخصائصها وأساليب الهداية إليها والميادين التي تمارس السنن عملها فيها ، والهدف من بناء الحياة على السنن ، ننتقل من التعميم إلى التخصيص ، من الحديث العام عن السنن الإلهية إلى الحديث الخاص عنها في ميدان محدد هو الميدان الاقتصادي .

إن القرآن الكريم قد علمنا أن كل مايقع في الأرض من أحداث وما يصيب الإنسان من خير وما يحل به من ضر ، لا يقع صدفة ، أو يحدث اعتباطاً ، وإنما يقع وفق ناموس عام ونظام يحكم الحياة ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولافي أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على ا لله يسير ﴾ (٥٥) .

---

(٥٤) سورة العلق ، الآيتين ٦،٧

(٥٥) سورة الحديد ، الآية رقم ٢١

وبناء عليه (وعلى صعيد الحياة الاقتصادية) فإن كل ما وجد ويوجد من الموارد وطريقة توزعها على جنبات الأرض ، وزيادتها ووفرتها في منطقة ونقصها وقلتها في منطقة أخرى ، والصفات التي توجد عليها هذه الموارد في كل صعيد ، وكل ما يصيب المجتمع من تقدم وتخلف ، وما يتحقق له من غنى وفقر ، وما يناله من رفاهة الحياة وضنك المعيشة ، إنما يتم وفق ذلك الناموس ويحكمه ذلك النظام ﴿ قد جعل ا لله لكل شيء قدرا ﴾ (٥٦) هذا الناموس وذلك النظام الذي يحكم الحياة الاقتصادية هو سنن ا لله تعالى في المجال الاقتصادي

وإذ أردنا أن تكون لنا معرفة بالدراسة الاقتصادية ، فإنه من مقدمات هذه الدراسة ، أن نقف على الأرضية الصلبة لها ، ممثلة في الوقوف على سنن ا لله تعالى التي تتحكم في هذا الميدان ، ويخضع لها الإنسان ، علينا أن نتعرف على أهم هذه السنن ، وشروط انطباقها ، وضوابط حكمها للحياة الاقتصادية ، وما هو أثر السلوك الإنساني فيها ؟ ، وما الذي يجري منها رغم أنف الإنسان ؟، وما الذي يتخذ من سلوك الإنسان مادة له ؟ وهل في مقدور الإنسان أن يعاند هذه السنن ويخرج عليها ولو موقتاً ؟ أم أن ذلك غير مقدور له عليه ؟ وهل تحكم هذه السنن الجانب المادي من الإنتاج فقط ؟، أم أنها تحكم أيضاً الجانب الاجتماعي منه ، والذي يتمثل في علاقة الإنسان بالانتاج ، وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان الناشئة عن التشارك في عمليات الإنتاج ؟ بمعنى هل هناك سنن تحكم توزيع العائد بحيث إذا ساد العدل في التوزيع تحققت نتائج معينة وإذا ساد سوء التوزيع تحققت نتائج أخر ؟

ثم في ميدان الاستهلاك ، هل في هذا الميدان سنن لله تحكمه ؟ ، فيكون خروج الإنسان عليها مخلاً بالعلاقة الصحيحة التي يجب أن تربط بين موارد ا لله تعالى واستخدامات الإنسان لها ، فتترتب نتائج معينة على إتباع الإنسان لهذه السنن ، كما ترتب نتائج مغايرة عند مخالفة الإنسان لسنن ا لله تعالى في ميدان الاستهلاك .

وفي ميدان الحركة الحضارية وبناء العمران البشري ، وتحقيق النهوض الاقتصادي والشهود الحضاري ، هل هدانا ا لله تعالى إلى السنن التي نملك باستخدامها أن نحقق النهوض إذا كبونا ، وأن نحقق التقدم إذا تخلفنا ، وأن ننتصر إذا هزمنا ، ونمتلك القوة إذا ضعفنا ، وأن نعز إذا ذللنا ؟

إننا كي نؤصل نظرية اقتصادية إسلامية ، ونقيم بناء نظرياً يجيب على شتى التساؤلات

(٥٦) سورة الطلاق ، الآية رقم ٣

المثارة في الميدان الاقتصادي ، علينا أن ننطلق من البحث عن سنن ا لله تعالى في هذا الميدان ، عاملين على استنباطها ثم صياغتها صياغة دقيقة ، ووضعها في مكانها الصحيح من البناء النظري الاقتصادي الإسلامي .

وسنجد أن سنن اله تعالى في الميدان الاقتصادي يتوصل إليها بطريقتين ، فالسنن الحاكمة للجانب المادي من الإنتاج ، إنما نصل إليها عن طريق ملاحظة سلوك الظواهر المادية ، والكشف عن العلاقات التي تربط بين كل سلوك ونتائجه ، حتى نصل إلى القوانين التي تحكمها ، والتي عليها تنقاد غلتها ، وتعطي الإنسان خيرها . أما السنن الحاكمة للجانب الاجتماعي من الإنتاج فإن الوصول إليها يكون بالبحث في كتاب ا لله تعالى وسنة رسوله الكريم صلى ا لله عليه وسلم للاهتداء إلى السنن التي تحكم علاقة السلوك الإنساني بالعمليات الاقتصادية ، إنتاجاً وتوزيعاً واستهلاكاً . وتوضح متى يقود هذا السلوك إلى الفلاح ، ومتى يقود إلى التردي ، وبتجميع المحصلة النهائية للسنن الحاكمة في المجالين ، وسلكها في بناء نظري متماسك ، نحصل على صورة للنظرية الاقتصادية الإسلامية ، ثم تأتي الدراسة الاقتصادية لتغرس في عقول المتلقين لها أن من مهام المسلم الأساسية العمل على اكتشاف السنن الإلهية ، ثم استخدامها للوصول إلى الأوضاع التي يرغب في الوصول إليها .

إن على علم الاقتصاد الإسلامي (إلى جوار مهامه الأخرى) أن يقدم السنن المكتشفة في المجال الاقتصادي إلى الممارسين لمختلف العلوم في المجتمع ، كي تصطبغ بها حياتهم ، وتترشد بها خطواتهم ، ثم إن عليه أن يستمر في البحث والتنقيب من أجل اكتشاف السنن التي لم يكشف عنها ، حتى تسد الثغرات التي لم تزل قائمة في شبكة التعرف على السنن الإلهية في المجال الاقتصادي ، وكلما تقدم خطوة في هذا الطريق ، كلما تمكن من امتلاك نظرية أكثر دقة ، وتمكن الإنسان من الاستفادة مما سخر له في كون ا لله تعالى ، فأخرج عملية التسخير من القوة إلى الفعل والعمل .

وفي هذه العجالة لن نتعرض للسنن الإلهية التي تحكم الجانب المادي من الميدان الاقتصادي ، وسنكتفي بعرض بعض السنن الإلهية التي تحكم السلوك البشري في الميدان الاقتصادي ، تلك السنن التي سنستخلصها مباشرة من كتاب ا لله تعالى وسنة رسوله صلى ا لله عليه وسلم وذلك كنماذج للسنن الإلهية التي تحكم هذا الميدان في مختلف فروعه ، سنستعرض سنة ا لله تعالى :

١- في الحصول على (الرزق) على المستوى الفردي.

٢- سنة ا لله تعالى في تعظيم الإنتاج وزيادة الرخاء على المستوى العام (المجتمعي) (سنة ا لله في رغد المعيشة وارتفاع مستواها).

٣- ثم نعرض سنة ا لله تعالى في استخدام الدخل في إشباع الحاجات على المستوى العام (المجتمعي) أيضاً (سنة ا لله في الاستهلاك).

٤- ثم سنة ا لله تعالى التي تحكم علاقات التوزيع المترتبة على اشتراك أفراد المجتمع في الاستفادة من الموارد المملوكة للمجتمع (سنة ا لله في التوزيع).

عسى أن يكون عرض هذه السنن داعياً إلى أن تنفعل بها جماهير أمتنا ، وتستجيب لها بعد التعرف عليها ، إذ لا قيمة لاكتشاف وعرض السنن إلا في الانفعال بها ، واستخدامها في تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع ، والبعد عن التردي في هاوية التخلف في شتى ميادين الحياة .

أولاً : سنة ا لله في الحصول على الرزق (الدخل) :

مما يؤمن به المسلم ، ويعتبره جزءاً من عقيدته أن ا لله تعالى هو الرزاق ذو القوة المتين ، وأنه ما من دابة في الأرض إلا على ا لله رزقها ، وأن ا لله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر ، إذ أن خزائن كل شيء عند ا لله سبحانه وتعالى ، وأنه ينزل منها بقدر معلوم له سبحانه ، وأنه لو بسط الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء ، إنه بعباده خبير بصير .

هذا ما يعتقده المسلم ، ويؤمن به إيماناً جازماً ، ولكن هل يتم الأمر اعتباطاً ، وينال الرزق بدون سنة تحكم الحصول عليه ؟ كلا . إن لله تعالى سنناً تحكم ، وقوانين تنظم ، ومسببات ربطت بأسباب ، أظهر ما تكون في قضية تحصيل الرزق (الدخل) .

ففي الوقت الذي يقرر القرآن الكريم أن ا لله هو الرزاق ، يقرر أن الرزق إنما ينال بنوع سعي لا محالة ، يقول سبحانه ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ (٥٧)

فالطريق إلى تحصيل الرزق-كما تقرر الآية الكريمة-هو المشي والضرب في مناكب الأرض وجنباتها ، جبالها ووديانها ، بحارها ، وأنهارها ، ظاهرها وباطنها ، وسائر أرجائها ، من أجل تحصيل الرزق الذي تكفل ا لله تعالى به ، وبسطه أو قبضه ، بناء على اعتبارات موضوعية ، تتعلق بسلوك الإنسان وسعيه ، واكتشاف سنن ا لله تعالى التي تنقاد بها

---

(٥٧) سورة الملك ، الآية رقم ١٥

الماديات في هذا الكون ثم استخدامها . إن سنة ا لله تعالى في تحصيل الرزق أن يمارس عباده الأعمال المفضية إلى إيجاد السلع والخدمات التي تلبي الحاجات ، وبقدر استجابتهم لهذه السنة ، بقدر ماتتسع أرزاقهم ، وتفيض الخيرات بين أيديهم ، وإذا لم يستجيبوا لهذه السنة نقصت الأرزاق ، ولم يجدوا من السلع والخدمات ما يشبع كل حاجاتهم .

لقد قررت الآية التي بين أيدينا أن ا لله تعالى قد ذلل الأرض أي جعلها ميسرة للحركة فيها والتردد بين جنباتها من أجل تحصيل الرزق ، فالرزق إنما يتوصل إليه بالتحرك على ظهرها ، عملاً فيها وإثارة لها ، واستخراجاً لكنوزها ، واستخداماً للقوانين المختلفة التي بها تنقاد غلاتها ، وبها تعطي ثمارها ، التي رصدها ا لله تعالى لمن يسعى إلى تحصيلها . وهذا السعي في مقدور الإنسان ومكنته -إذ الأرض مذللة له -فمن نكل عن العمل فقد قصر ، ولم يكن من المنطقي أن تصل إليه طيبات الأرض ، وهو لم يسلك الطريق الذي رسمه ا لله تعالى للحصول عليها .

إن سنة ا لله تعالى أن كل كائن حي إنما يحصل على رزقه بنوع سعي ، والإنسان أحد هذه الكائنات ، وهو غير مستثنى من هذه السنة التي أقام ا لله تعالى عليها الحياة الدنيا وجعلها أحد الفروق بين الحياة الدنيا والحياة الآخرة .

ولتأكيد هذه السنة وعموميتها ، يبين لنا النبي صلى ا لله عليه وسلم أن السعي في تحصيل الرزق لا يتعارض مع اعتمادنا على ا لله تعالى وتوكلنا عليه ، ولاينافي إيماننا بأن ا لله تعالى هو الرزاق ، ذلك أننا بعملنا إنما نطلب ما عند ا لله من رزق ﴿ فابتغوا عند ا لله الرزق ﴾ (٥٨) والابتغاء هو الطلب ، والطلب ليس بشقشقة اللسان ، وإنما بممارسة الأعمال ، يقول النبي صلى ا لله عليه وسلم لمن سأله أيترك الناقة مرسلة ويتوكل على ا لله في حفظها ، أم يعقلها ويتوكل على ا لله في حفظها ؟ يقول له : " اعقلها وتوكل "(٥٩) إن عدم عقلها ليس توكلاً ، وإنما عقلها هو التوكل ، فممارسة الأعمال ابتغاء للرزق من عند ا لله تعالى هو التوكل ، قال الحكيم الترمذي : مر عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه بقوم فقال لهم : من أنتم ؟ قالوا : المتوكلون . قال : أنتم المتأكلون ، إنما المتوكل رجل ألقى حبه -أي بذره- في بطن الأرض وتوكل على ربه عز وجل (٦٠) .

---

(٥٨) سورة العنكبوت ، الآية رقم ١٧

(٥٩) رواه الترمذي عن أنس وحسَّنه ، انظر صحيح الجامع الصغير (١٠٦٨)

(٦٠) الألوسي ، روح المعاني ، طبعة لجنة العلماء ، ج٢٩ ، ص١٥

فالمتوكل من يمارس الأعمال زارعاً ، ومن يضرب في الأرض تاجراً ، ومن يقف خلف آلته صانعاً. المتوكل من شرع في ممارسة شتى الأسباب التي أقامها ا لله تعالى طريقاً للحصول على الطيبات .

يقول ابن القيم رحمه ا لله تعالى : وقد رتب ا لله سبحانه حصول الخيرات في الدنيا والآخرة ، وحصول السرور في الدنيا والآخرة في كتابه على الأعمال ، ترتيب الجزاء على الشرط ، والمعلول على العلة ، والمسبب على السبب ، وهذا في القرآن يزيد على ألف موضع .

وبعد أن يسرد الكثير من هذه الشواهد يقول : وبالجملة : فالقرآن من أوله إلى آخره صريح في ترتيب الجزاء بالخير والشر ، والأحكام الكونية والأمرية على الأسباب ، بل في ترتيب أحكام الدنيا والآخرة ومصالحهما ومفاسدهما على الأسباب والأعمال (٦١) .

ومن ثم فإن تحقق الشرط يفضي إلى تحقيق الجزاء ، واتخاذ السبب يفضي إلى المسبب ، والقيام بالأعمال يفضي إلى تحقق وحصول الرزق الذي ربطه ا لله تعالى بالأعمال ، سواء في ذلك أن يكون متخذ الأسباب ومطبق السنة الإلهية مؤمناً با لله تعالى أم غير مؤمن ، لأن الكل مرزوق من ا لله تعالى ، وطريق الرزق الذي أقامه سبحانه هو العمل ، فمن أتى به حصلت له نتيجته ، ومن سلك الطريق أفضت به إلى ما طلب . ﴿ كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وما كان عطاء ربك محظورا ﴾ (٦٢) .

وعليه يكون لحجم الدخل وحجم الثروة علاقة طردية مع حجم العمل واتخاذ الأسباب واستخدام سنن ا لله تعالى التي تنقاد عليها غلة أرضه ، ولا علاقة لذلك برضى ا لله تعالى وسخطه ، ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى ﴾ (٦٣) ﴿ فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن ، وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن ، كلا ﴾ (٦٤) .

المسلم وسنة ا لله في تحصيل الرزق :

بناء على ما تقرر في عرض سنة ا لله تعالى في تحصيل الرزق ، فإن المسلم مكلف باتخاذ الأسباب المؤدية إلى تحصيل الرزق ، ولا يتفق مع فهم المسلم لسنة ا لله هذه أن يقعد عن

(٦١) ابن القيم ، الجواب الكافي ، دار الهدى للطبع والنشر ، بدون رقم أو تاريخ ، ص١٦ ، ١٧

(٦٢) سورة الإسراء ، الآية رقم٢٠ (٦٣) سورة سبأ ، الآية رقم٣٧

(٦٤) سورة الفجر ، الآيات ١٥ ، ١٦، ١٧

طلب الرزق ، وقد علم- كما قال سيدنا عمر- أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وإنما يستخرج الذهب والفضة ، وسائر الأموال من معالجة الأرض ، والضرب في جنباتها ، زراعة وصناعة وتجارة وأنشطة مساعدة لهذه المجالات الرئيسة في دنيا الانتاج .

على المسلم أن لا يقعد عن طلب الرزق ، وعليه أن يبذل جهده في العمل واتخاذ الأسباب المؤدية إلى جمع المال من وجوهه المشروعة ، فهذا العمل -إذا ابتغى به وجه ا الله تعالى - لا يقل عن الجهاد في سبيل ا الله ، بل إنه عمل قرين له بنص القرآن الكريم ، فقد جمع ا الله تعالى بين الضرب في الأرض طلباً للرزق وبين الجهاد في سبيل ا الله تعالى كمبررين لتخفيف التكليف بقيام الليل -فضلاً عن المرض بطبيعة الحال الذي يقعد بالإنسان عنهما في وقت واحد -فقال : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل ا الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل ا الله ، فاقرؤوا ما تيسر منه ﴾ (٦٥) .

فلقد خفف سبحانه عن المسلمين جميعاً من أجل المجاهدين والضاربين في الأرض متاجرين ، والمرضى غير القادرين ، يقول الرازي : ومن لطائف هذه الآية أنه تعالى سوى بين المجاهدين والمسافرين للكسب الحلال (٦٦) . ولقد سوى بينهما رسول ا الله صلى ا الله عليه وسلم عندما قال : يامعشر التجار ، أبشروا فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد في سبيل ا الله (٦٧) ، ولهذا رأينا ابن مسعود رضي ا الله عنه يقول - كما نقل الرازي - إيما رجل جلب شيئاً إلى مدينة من مدائن المسلمين ، صابراً محتسباً فباعه بسعر يومه ، كان عند ا الله من الشهداء (٦٨) .

وليس الأمر خاصاً بالتجارة بل إن جميع الأنشطة المباحة تقاس عليها ، فيكون سبحانه قد سوى بين الجهاد - وهو ذروة سنام الإسلام -وبين العمل في إنتاج الطيبات في أي ميدان من الميادين . وليس في هذه التسوية غرابة ، ذلك أن ممارسة الإنتاج إسهام في بناء القوة الاقتصادية للمجتمع ، وهذه لا تقل في الأهمية عن القوة العسكرية التي بها الجهاد في سبيل ا الله ، بل إنه بغيرها لا وجود للقوة العسكرية ، فلا غرابة إذاً في أن يكون الانشغال بالإنتاج وممارسة العمل الاقتصادي مساوياً في الفضل والثواب ، للجهاد في سبيل ا الله تعالى.

---

(٦٥) سورة المزمل ، الآية رقم٢٠

(٦٦) الرازي ، مفاتيح الغيب ، دار الفكر ، بيروت ، ط١٩٨١/١ ، مجلد ١٥ ، ص١٨٧

(٦٧) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ، المطبعة المصرية ، ج١١ ص٤٣

(٦٨) الرازي ، مفاتيح الغيب ، مرجع سابق ، ١٨٧

علاقة الجهد بحجم العائد الاقتصادي :

يقرر ا لله سبحانه وتعالى أنه ﴿ لايضيع أجر من أحسن عملا ﴾ (٦٩) ، وبينا أنه سبحانه قد رتب حصول الخيرات في الدنيا والآخرة على الأعمال ، ومن ثم فهناك ارتباط بين إتقان العمل وإحسانه وبين العائد المترتب على العمل ، أي بقدر جهد الإنسان يكون عائده من عمله في الجملة ، وسيتفاوت الناس فيما بينهم في الأرزاق ، بسبب تفاوتهم في القدرات والمواهب ، بل بسبب درجة الإخلاص في أداء الأعمال ، وليس الاتقان والتجويد ببعيد عن فكرة الإخلاص في أداء العمل . إذ للنية أثر كبير على عائد العمل ، فبركات ا لله تعالى تتنزل على الناس بقدر إخلاص النية ، وقد يضاعف ا لله الجزاء المادي للشخص في الدنيا ضعفاً أو ضعفين ، أو ثلاثة أو أكثر بناء على درجة الإخلاص في العمل .

وحسن النية ودرجة الإخلاص يمكن إرجاعها إلى امتلاك قدرات ومواهب معينة ، أي هما نوع من العمل ، وفي الحديث ما يثبت أن نية المرء من عمله ، وهكذا قد يتفاوت عائد العمل حتى لو تساوى حجم العمل من الناحية الظاهرية .

إن لتفاوت الناس في ملكاتهم ، وما يؤدي إليه من تفاوتهم في حجم دخولهم وثرواتهم حكم جليلة ، منها أن يتعاون الناس ويخدم بعضهم بعضاً ، ولو تساوى الناس في الملكات والإمكانيات فتساووا في الدخول والثروات لما استقامت الحياة الدنيا التي أقامها ا لله تعالى على الابتلاء ، إن بكثرة المال وإن بقلته ، ومن ثم على التعاون بينهم بحيث يقوم هؤلاء بدور ويقوم الآخرون بدور آخر ، وكلها أعمال مأجورة من ا لله تعالى ، إن في الدنيا ، وإن في الآخرة ، وقد نبه القرآن الكريم إلى حكمة ا لله تعالى الكامنة خلف تفاوت الناس في إمكانياتهم التي خلقهم ا لله بها ، وما يتبعها من تفاوتهم في مستويات المعيشة التي توفرها لهم هذه الإمكانيات فقال : ﴿ نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ، ورحمة ربك خير مما يجمعون ﴾ (٧٠) .

فالحكمة من تفاوت الناس في مستويات المعيشة ، أن يتعاون الناس على استقامة الحياة ، بأن يخدم بعضهم بعضاً ، وأن يلي كل فريق عملاً ، وأن يسد كل إنسان ثغرة .

وهكذا تتضح لنا سنة ا لله تعالى في الحصول على الرزق (الدخل) وهي أن ا لله تعالى

---

(٦٩) يقول تعالى ﴿ إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ سورة الكهف ، الآية رقم٣٠

(٧٠) سورة الزخرف ، الآية رقم٣٢

قد جعله معلولاً للعمل ، ونتيجة مترتبة على القيام بـه ، بحيث ينمو الدخـل بزيـادة العمـل ويقـل الدخـل بقلـة العمـل ، فيكـون ابتغـاء الـرزق هـو ممارسـة العمـل ، وتعمـير الأرض ، واستخراج خيراتها التي أودعها ا لله تعالى فيها ، وجعل العمل بمعناه الواسع هو الطريق إليها . وعليه فإن توقع الرزق بدون سعي جهل بسنن ا لله تعالى ، والسعي في تحصيل الرزق متسـق مع التوكل على ا لله تعالى ، ولا يتنافى معه . إن ارتفاع مستوى دخل الفـرد رهـن بممارسة الأسباب المفضية إلى الحصول على الدخل ، والتقـاعس عـن العمـل يفضـي إلى قلـة الدخـل ونقص الرزق ، ومن ثم فإن الإنسان هو المسئول عما يناله مـن غنـى أو يحـل بـه مـن فقـر ، والتعلل بالقدر في هذا الموضوع جهل ، يقول ابن القيم بعـد أن وضّـح ابتنـاء المصـالح علـى الأسباب والأعمال : " ومن تفقه في هذه المسألة وتأملها حق التأمل ، انتفع بها غاية النفع ، ولم يتكل على القدر جهلاً منه وعجزاً وتفريطـاً وإضاعـة ، فيكـون توكلـه عجـزاً ، وعجـزه توكلاً ، بل الفقيه كل الفقيه الذي يرد القدر بالقدر ، ويدفع القدر بالقدر ، ويعارض القدر بالقدر ، بل لا يمكن للإنسان أن يعيش إلا بذلك " (٧١) .

هذه سنة ا لله تعالى في تحصيل الدخل على المستوى الفردي ، أما على المستوى الجمعـي أو المستوى القومي ، الذي نتحدث فيه عن دخل الأمـة ، ومسـتوى معيشـة الجماعـة الـذي يتحقق لها من هذا الدخل ، فإن لله سبحانه وتعالى سنة تحكـم هـذا الجـانب ، وتوضـح متـى تعيش الجماعة في رغد العيش ، ومتى يحل بها ضنك المعيشـة وسـوء الأحـوال ، وسـنبينه في البند التالي .

ثانياً : سنة ا لله تعالى في رغد المعيشة وارتفاع مستواها :

تحدثنا في البند السابق عن سنة ا لله تعالى في تحصيل الرزق (اكتساب الدخل) وتبين لنـا أن ذلك يتبع العمل الذي جعله ا لله تعالى سبباً في تحصيل الرزق واكتساب الدخل ، وينطبق ذلك على المستوى الفـردي ، حيـث يبـذل الفـرد جهـده ويسـعى سـعيه في تحصيـل الـرزق واكتسـاب الدخـل . بيـد أن بعض الأفـراد ، قـد لا يتمكن من السعي الـذي يولـد دخـلاً يسمح له بالحياة الطيبة ، وبعضهم قد يحقق دخلاً كبيراً لكنه –للظروف المحيطـة بـالمجتمع – لا يحقق لنفسه رغد العيش وطيب الحياة .

إن رغد العيش وطيب الحياة وارتفاع المسـتوى المعيشـي في المجتمـع لـه مقومـات أخـر ،

---

(٧١) ابن القيم ، الجواب الكافي ، مرجع سابق ، ص١٧

ليس عمل الأفراد وسعيهم إلا واحداً منها فقط ، ولكن يبقى الكثير من الاعتبارات المتداخلة ، والتي تشترك في إتاحة الحياة الطيبة للمجتمع ، وتمتع أفراده جميعا بالمستوى المعيشي الجيد ، وتحقق الرفاهة والسعادة لهم ، أو تفعل بهم عكس ذلك ، فيحل بالمجتمع ضنك المعيشة ، وسوء الأحوال ، مع أن حجم الدخول والثروات في أيديهم ليس بالقليل .

إن سنة الله تعالى في هذا الميدان هي " العدل " والعدل شريعة الإسلام ومطلب أساسي ، وركن من أركان النظام ، فإذا بنيت الحياة على العدل الاجتماعي والعدالة في التوزيع ، ظهرت آثار بركات الله تعالى وتوفرت الطيبات وفاضت ، وإذا ساد الحياة الظلم الاجتماعي وبنيت العلاقات الاجتماعية على الأثرة ، وغاب منها العدل ، نقصت الطيبات ، ولفت المجتمع المشاكل التي تأخذ بخناقه وتجعل معيشته ضنكاً .

إن العدل الاجتماعي هو السبب ، ورغد العيش ووفرة الطيبات هي المسبب ، والعدل هنا هو جماع الإسلام ، والالتزام به مطلوب في كل مجال .

لقد جاءت آيات الكتاب الكريم موضحة أن الالتزام بهدى الله تعالى وتطبيق شريعته ، يمكن المجتمع من الحياة الطيبة ، فيغدق عليه الخيرات ، وتفيض عليه البركات . يقول سبحانه ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ (٧٢) كما يقول : ﴿ ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ﴾ (٧٣) ويقول سبحانه ﴿ وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقا ﴾ (٧٤) .

إن شريعة الله تعالى في الميدان الاجتماعي ، تعني عدالة التوزيع ﴿ كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ﴾ (٧٥) وشريعة الله تعالى في الميدان الإنتاجي تعني العمل الدائب ، وصيانة الموارد والمنتجات من التبديد والضياع ، إسرافاً وتبذيراً . وهي في ميدان الاستهلاك حماية للطيبات من أن تستخدم فيما لا ينبغي أن تستخدم فيه ، كما تعني حماية السلوك الاستهلاكي من البخل والتقتير ، وترتيب أولويات لإشباع الحاجات ، تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات وتقف عند الكماليات ، فلا يتجاوزها السلوك الاستهلاكي ليقع في براثن الترف .

إن شريعة الله قد جاءت أيضاً بتحريم الربا وإيجاب الزكاة ، كما جاءت داعية إلى تبني

---

(٧٢) سورة الأعراف ، الآية رقم٩٦

(٧٣) سورة المائدة ، الآية رقم٦٦

(٧٤) سورة الجن ، الآية رقم١٦

(٧٥) سورة الحشر ، الآية رقم٧

أكفأ أساليب الإنتاج وأعدل أساليب التوزيع . والاستقامة على هذه الشريعة ، تقود إلى نتيجة لا تتخلف ، وسنة الله لا تتبدل ، هي وفرة الخيرات ، وزيادة الطيبات ، ورغد العيش وطيب الحياة .

إن خلاصة هذه السنة ، أن العمل داخل الأطر الصحيحة ، مع الالتزام بالقيم ، ينتهي حتماً إلى تحقق الوفرة والرخاء ، وطيب العيش والحياة ، وهذا هو ما عبرت عنه الآيات الكريمة التي أوردناها ، فهي تتحدث عن علاقة قائمة بين شريعة الله تعالى ، وبين وفرة الخيرات ، وقد عبرت عن الالتزام بشريعة الله تعالى بأنه الإيمان والتقوى مرة ، وإقامة التوراة والإنجيل وسائر مانزل إلى البشر من ربهم مرة ، والاستقامة على الطريقة مرة ثالثة . كما عبرت عن النتيجة المترتبة على هذا الالتزام بأنه فتح البركات من السماء والأرض مرة ، وأنه أكل البشر من فوقهم ومن تحت أرجلهم مرة ، وأنه سقياهم ماءً غدقاً مرة ثالثة . قال عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – : "حيث يكون الماء فثمّ المال ، وحيث المال فثمّ الفتنة " (٧٦) أي الاختبار ، والمعني العمل والتكليف والامتحان . فالسنة التي تقررها هذه الآيات تتلخص في أن رغد العيش ووفرة الطيبات وطيب الحياة إنما يترتب على الالتزام بشريعة الله تعالى ، وركنها الأساسي ، هو العدل في كل المجالات .

ذلك هو الجانب الإيجابي من هذه السنة ، وهناك الجانب المغاير والذي يمكن أن نهتدي إليه عن طريق الأخذ بمفهوم المخالفة الذي تهدي إليه الآيات السابقة ، وهو الارتباط بين الخروج على شريعة الله تعالى ، والنقص في الخيرات ، وانخفاض مستوى الطيبات ومستوى المعيشة في المجتمع . وبرغم إمكانية تقرير ذلك من مفهوم المخالفة لما قررته الآيات السابقة –كما قلنا– إلا أن الله تعالى قد أشار في كتابه الكريم إلى هذا الجانب من هذه السنة إشارات صريحة فقال تعالى : ﴿ ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ﴾ (٧٧) .

فالإعراض عن ذكر الله تعالى ، والكفران بنعمته سبحانه هو الخروج عن أحكام شريعته ، وعدم الإلتزام بتطبيقها ورفض إقامة الحياة الاجتماعية على هدى منها . هذا السلوك من المجتمع تعقبه نتيجة لازمة له ، هي ضنك المعيشة بما يحمله من انتشار الجوع ، أو فقد الأمن ، وملازمة ذلك للمجتمع كأنه لباس يحتويه ويشتمل عليه .

---

(٧٦) ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ط دار إحياء التراث ، الدوحة ، مجـ١٥ ص ١٤٤

(٧٧) سورة طه ، الآية رقم ١٢٤

يحدث ذلك للمجتمع ، حتى في ظل كثرة الموارد ، والقيام بالانتاج لأن غياب العدل الاجتماعي ، والعدل بصفة عامة ، والذي قلنا إنه ركن الإسلام الأكبر ، يجعل الأثرة والاستئثار في جانب ، ويجعل الجوع والاحتياج لباساً للجانب الأكبر من أفراد المجتمع ، كما يجعل الخوف وعدم الأمن لباساً للجميع ، بسبب صنيعهم وغياب العدل الاجتماعي من مجتمعهم .

إن حجماً معيناً من الطيبات يوزع بصورة عادلة على أفراد المجتمع يقيم حياة طيبة أعلى بكثير من ضعف هذا الحجم إذا ساء توزيعه ، فاستأثر به البعض وحرم منه الأكثرون .

إنها سنة الله تعالى عامة مطردة لا تتبدل ، إذا قامت الأمة بالوفاء لرسالتها ، ونهضت بالواجبات الملقاه على عاتقها ، مكنها الله تعالى في الأرض وأفاض عليها نعمه وعاشت حياة طيبة ، وإن هي تنكبت الطريق الصحيح ، وخانت رسالتها وأعرضت عن منهج الله تعالى عاشت حياة نكدة ، تحيط بها المشكلات ، وتكتنفها الصعاب ، حتى تحكم فيها سنن الله تعالى حكماً نهائياً .

مثل من القرآن يشرح هذه السنة :

لقد قرر الله تعالى هذه السنة في العديد من الآيات التي أوردنا بعضها ، ويضرب لنا مثلاً لعلنا نعقله ، يبين لنا عاقبة الخروج على شريعة الله تعالى وعدم وفاء الأمة لرسالتها . يقول تعالى ﴿ وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ (٧٨) .

إن هذه الآية الكريمة تعرض لنا سنة الله تعالى في المجتمعات ، ومتى يفي دخلها – القومي– بحاجات أفرادها ، ومتى لا يتحقق لها ذلك ؟ إذ تعرض الآية حالة القرية وهي ملتزمة ، قائمة بواجباتها ، تبذل جهدها في إقامة علاقات خارجية اقتصادية ، وتسعى سعيها في ممارسة الانتاج ، وحسن الاستهلاك ، مما حقق لها الأمن في مجالاته ، وما يترتب على الأمن من الاطمئنان وطيب الحياة . ثم عرضت الآية الكريمة حالة القرية ، بعد أن غيرت سلوكها ونقضت عهدها وكفرت بأنعم ربها ، فتبدل حالها في جميع المجالات .

كانت القرية في الحالة الأولى تعيش مستوى طيباً وتنعم بالأمن والاطمئنان لأنها :

١– تطلب رزقها من كل مكان ، أي تعمل في شتى مجالات الإنتاج في التجارة ،

---

(٧٨) سورة النحل ، الآية رقم ١٢٢

والزراعة والصناعة ، وشتى مرافق الحياة ، تعمل فتحصل على رزقها ، وتعمل فتنتج وسائل الدفاع ، وتنصب من يحفظون أمنها الداخلي والخارجي ، فيتحقق لها الأمن . كانت هذه حالها وهي قائمة على العمل ، فلما كفرت بأنعم الله تعالى عليها ، تبدل أمنها خوفاً ، وطيب عيشها جوعاً . فما هو هذا الكفر الذي بدل حالها ؟ إنه النكول عن العمل ، الذي كانت تمارسه ، أي عدم استخدام نعم الله تعالى فيما خلقت له ، عدم استعمال الطاقة البشرية التي يملكها الأفراد ، وعدم استخدام الموارد المادية التي وهبها الله تعالى لها ، ممثلة في الأرض وما عليها من إمكانيات وما في باطنها من موارد ، وهناك – في الغالب – تلازم بين عدم استخدام الإمكانيات البشرية ، وعدم استخدام الإمكانيات المادية .

إن الكفر هنا ليس إنكار وجود الله تعالى ، وإنما هو عدم استخدام نعم الله فيما خلقت له ، فالآية الكريمة لم تقل : فكفرت بالله وإنما قالت ﴿ فكفرت بأنعم الله ، فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ فماذا كانوا يصنعون ؟ إن صنعهم هو نكوصهم عن استخدام موارد الله تعالى فيما خلقت له ، إما بعدم الاستخدام من الأساس كسلاً مثلاً ، وهذا تبديد وتضييع ، وإما باستخدامها فيما حرم الله تعالى ، وهو تبديد وتضييع أيضاً ، وإما باستخدامها استخداماً سيئاً بالانفاق على الكماليات وترك الحاجيات والضروريات ، وهذا تبديد وتضييع كذلك .

إن المثل الذي ضربه الله تعالى لنا ، يقرر أن الكفر بنعم الله تعالى ، أي عدم البحث عنها واكتشافها ، ثم استخدامها فيما ينبغي أن تستخدم فيه عقلاً وشرعاً ، طريق إلى التخلف الاقتصادي ، الذي تتمثل أهم مظاهره في الخوف على الحاضر والمستقبل ، لأن الجماعة لا تملك مقومات الدفاع عن نفسها ، فلا تلبث الأمم الأخرى أن تتكالب عليها ، كما تتمثل مظاهره في الجوع وعدم إشباع الحاجات ، لأنها لم تنتج القدر الكافي من الطيبات التي تحقق للجماعة أمنها الغذائي . وإذا اجتمع على الجماعة الخوف والجوع فإنها تكون في أشر حالات التخلف ، وأسوأ حالات الاحتياج .

إن الجائع قد يعزيه الأمن ، فالآمن قد يصبر على الجوع ، وربما يستطيع أن يعالج موقفه في ظل الأمن ، وإن الخائف قد يجد في ثرائه بعض العزاء ، وربما يتمكن في ظل هذا الثراء من إصلاح أوضاعه الأمنية . أما إذا اجتمع على المجتمع الجوع والخوف ، أي سوء الأوضاع المعيشية ، واختلال الأحوال الأمنية ، قلوب واجفة ، وبطون خاوية ، فأي شيء يتعزى به ؟ وأي وضع يصبر عليه ؟ وأية أحوال يمكن إصلاحها في ظل الجوع والخوف ؟ لا

شك أنه يكون في أسوأ الحالات ، وأقسى الظروف ، وليس ذلك إلا بما كان يصنع ، عندما أهمل وبدد وضيع نعم الله تعالى بصورة من صور التضييع والإهمال .

إن تغيير الأوضاع وتحسين الظروف ، وتحقيق الأمن ، وإنجاز التقدم ، إنما يتحقق بتغيير هذا الصنيع بصنيع آخر ، واستبدال الإنجاز والعمل بالإهمال والكسل ، وإعمال العقول في اكتشاف سنن الله تعالى في أرضه ، وإتباع هديه في اكتشاف الموارد ، وابتداع أفضل الأساليب لإدارتها ، وأرشد السبل في الاستفادة منها ، وعند ذلك تستعيد الجماعة – في المثل القرآني الذي نحن بصدده – الأوضاع التي كانت عليها ، قبل أن تكفر بنعم الله تعالى ، وتخرج عن هديه ، عند ذلك يعود إليها الأمن والاطمئنان ، ويأتيها رزقها رغداً من كل مكان ، لأنها سعت إلى تحصيله ، طبقاً لسنة الله تعالى في تحصيل الرزق والحصول على الدخل .

إن هذا المثل الذي ضربه الله لنا–وكل الأمثال في القرآن الكريم–إنما ضرب من أجل العظة والاعتبار ، وما يتعظ ويعتبر إلا أصحاب العقول ﴿ وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ (٧٩) .

إن الأمة الإسلامية اليوم في مجملها ، قد اجتمع عليها الخوف والجوع معاً ، فهي لا تنتج ما يمكنها أن تدافع به عن نفسها ، وهي لا تنتج ما تسد به حاجات أبنائها ، فهي عالة على غيرها في وسائل الدفاع ، كما هي عالة في وسائل الإشباع ، وقد بلغ بها الوهن إلى الدرجة التي يتحكم أعداؤها في تسليحها وطعامها ، فلا يسمحون لها من السلاح إلا بما لا يضرهم ، ولا يقدمون لها من الطعام إلا ما يبقيها تابعة لهم ، فإن حاولت بعض بلاد الإسلام أن تنتج من السلاح ما يكافئ الأسلحة التي يملكها أعداؤها فإنه يحال بينها وبين ذلك بشتى الطرق ، وإن حاولت أن تكتفي من الطعام وضعت أمامها العراقيل والصعاب ، إن لم تحارب علانية ، وما تمكن أعداء الأمة الإسلامية من أن يفعلوا بها ذلك إلا بتفريطها في إمكانياتها وطاقاتها ، وكفرها بنعم الله تعالى عليها ، تلك النعم التي كان بالإمكان أن تكون من أقوى الأسلحة في يدها ، تنال بها حقوقها ، وتوفر بها الخير لأبنائها .

إن هذا المثل يجب أن يوقظنا من غفلتنا ، ويطلعنا على حقيقة موقفنا ، وأن يبصرنا بالطريق الصحيح إلى استعادة الأوضاع التي كنا عليها طوال تاريخنا ﴿ وتلك الأمثال

---

(٧٩) سورة العنكبوت ، الآية رقم٤٣

نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون ﴾ (٨٠) .

إنها – كما قلنا – سنة ا لله تعالى لا تتبدل ولا تتحول ، جاءت في أسلوب القضية الشرطية التي قلنا إن الجزاء فيها متوقف على تحقيق الشرط ، من يستقم على أمر ا لله ، ويوفر العدل الذي هو شريعة ا لله ، تفض عليه بركات ا لله تعالى ويأكل من فوق رأسه ومن تحت قدميه ، يقول الإمام علي كرم ا لله وجهه "من أخذ بالتقوي غربت عنه الشدائد بعد دنوها ، وأحلولت له الأمور بعد مرارتها ، وانفرجت عنه الأمواج بعد تراكمها ، وأسهلت له الصعاب بعد انصبابها ، وهطلت عليه الكرامة بعد قحوطها ، وتحدبت عليه الرحمة بعد نفورها ، وتفجرت عليه النعم بعد نضوبها ، ووبلت عليه البركة بعد ارذاذها " (٨١) .

ثالثاً : سنة ا لله في الاستهلاك :

خلق ا لله تعالى الإنسان لا تستقيم حياته بدون استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات ،أي لا تستقيم حياته بدون ممارسة الاستهلاك ، ذلك أن الاستهلاك هو استخدام السلع والخدمات في إشباع الحاجات . ومن ثم فمن الطبيعي أن يسمح ا لله للإنسان بالاستهلاك ويبيحه ، بل يأمر به ويحث عليه . قال تعالى ﴿ وكلوا من رزقه ﴾ (٨٢) فهذا أمر بالاستهلاك ، بعد أن أمر ا لله تعالى في الآية نفسها بممارسة الإنتاج ﴿ فامشوا في مناكبها ﴾ (٨٣) فالإنتاج – كما يتضح من الآية الكريمة– إنما يمارس في الأصل من أجل تحقيق إمكانية الاستهلاك ، ذلك الاستهلاك الذي لا تستقيم الحياة الإنسانية إلا به .

وعليه فإن سنة ا لله تعالى تقضي بأن يمارس الاستهلاك ، وأن يتخذ طريقاً إلى حفظ الحياة الإنسانية . وإذا كان الهدف من الاستهلاك هو حفظ الحياة الإنسانية ذات الطبيعة التي لا تقوم بغير استهلاك السلع والخدمات ، فإن هذا الاستهلاك يجب أن يكون في حدود الغاية منه ، أي حفظ الحياة الإنسانية لا تدميرها ، أي أن الاستهلاك لا ينبغي أن يصل إلى ما يتعارض مع الغاية منه ، وهي حفظ الحياة ، فإذا وصل الاستهلاك إلى هذا الحد ، أي حد تهديد الحياة الإنسانية ، وليس المحافظة عليها ، فقد خرج عن الغاية التي شرع من أجلها.

---

(٨٠) سورة العنكبوت ، الآية رقم٤٣

(٨١) نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضى ، نشر دار المعرفة ، بيروت ، بدون رقم أو تاريخ ، شرح وتعليق الإمام الشيخ محمد عبده جـ ٣ ص ٢٧ .

(٨٢) سولاة الملك ، الآية رقم ١٥

(٨٣) سورة الملك ، الآية رقم١٥

ومن ثم فإن سنة الله في الاستهلاك تشتمل على عدم جواز وصول الاستهلاك إلى هذه المرحلة ، أي تدمير الحياة الإنسانية ، بصورة مباشرة ، باستهلاك السلع المدمرة لها ، مثل شتى السلع والخدمات المحرمة من خمور ومخدرات ، ومراقص .. إلخ . أو بصورة غير مباشرة عندما يتجاوز الاستهلاك الحدود المباحة إلى حدود الإسراف والتبذير . وتهديد الحياة في هذه الصورة يأتي من عدة مصادر ، إذ الإسراف يخل بأنماط الاستهلاك في المجتمع ، فتتهدد الحياة الإنسانية . والإسراف يخل بقدرة الجسم الإنساني على أداء واجباته ، فتتهدد الحياة الإنسانية . يقول عمر بن الخطاب " إياكم والبطنة ، فإنها ثقل في الحياة ، ونتن في الممات " (٨٤) فهي ثقل في الحياة ، أي تعوق عن القيام بالأعمال . والإسراف يبدد الموارد التي جعلها الله للناس قياماً ، ومصدراً للطيبات ، فتتهدد الحياة الإنسانية . والإسراف في الاستهلاك من مصادر تلوث البيئة ، وإذا لوثت البيئة فقد تهددت الحياة الإنسانية . والمسرفون بسلوكهم الاستهلاكي يفسدون في الأرض بصورة إجمالية ، والإفساد في الأرض يهدد الحياة الإنسانية ﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين ، الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون﴾ (٨٥)

وهكذا يتبين بجلاء أن الاستهلاك المأمور به ، لا يصح أن يصل إلى نقيض المقصود منه ، وتكون سنة الله في الاستهلاك متمثلة في وجوب القيام به في الحدود التي تحفظ على الإنسان حياته في أفضل صورها ، ولا تؤدي إلى الإخلال بدوره في عمارة الأرض . والاستهلاك الذي يخل بدور الإنسان في عمارة الأرض ، هو الذي يقل عن أو يتجاوز الحدود التي تحفظ الحياة في أفضل صورها كما قلنا . ولذلك وجدنا الإسلام ينهي عن أن يقل الاستهلاك أو يزيد عن هذا المقدار ، فهو ينهي عن التقتير في الإنفاق الاستهلاكي ، ويعتبر المقتر عاصياً لله تعالى ﴿ ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ﴾ (٨٦) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : " اتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا " (٨٧) فمن هذه النصوص ندرك أن هناك حداً أدنى للاستهلاك لا ينبغي للفرد أن يعيش دونه ، طالما هو قادر على تحقيقه ، فإن لم يفعل فقد ارتكب إثم التقتير. وكذلك ينهي الإسلام عن أن يتجاوز الاستهلاك قدراً معيناً وإلا اعتبر المتجاوز مسرفاً ، فالسرف كما يقول الرازي

(٨٤) الغزالي ، إحياء علوم الدين ، دار الشعب القاهرة ، بدون رقم أو تاريخ ، ص ١٤٨٩

(٨٥) سورة الشعراء ، الآيتان ١٥١ ، ١٥٢ (٨٦) سورة الإسراء ، الآية رقم ١٥

(٨٧) الصنعاني ، سبل السلام ، دار الجيل ، بيروت ١٩٨٠ ، ج٢ ، ص١٥٦٩

" مجاوزة الحد في التنعم والتوسع في الدنيا ، وإن كان من حلال " (٨٨) إن الإسراف محرم في الإسلام في كل شيء ، حيث جاء النهي عنه مقرونا بالمأكل والملبس والمشرب ، والصدقة ، وجاء مطلقاً عن التقييد بشيء ، مما يعني تحريمه في كل شيء . يقول الله تعالى ﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾ (٨٩) ويقول ﴿ وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا ﴾ (٩٠) ويقول ﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون ﴾ (٩١) .

فعلى المسلم إذن أن يتجنب الإسراف في شتى صوره ، في المأكل والملبس والمشرب والصدقة والترفيه ، وسائر الأغراض المشروعة ، لأن الإسراف يعني تبديد الموارد وإضاعة الثروات في غير نفع ، وهو في الوقت نفسه يدفع القوى الاقتصادية في اتجاه التضخم ، الذي يحطم الثروات النقدية ، فهو في ذاته تبديد وتحطيم للثروات ، وفيما يؤدي إليه من تضخم تحطيم لبعض الثروات ، من أجل هذا فإن أهم ما فسرت به إضاعة المال التي نهى عنها في الحديث الصحيح : الإسراف.

وإذا كان الإسلام قد نهى عن التقتير كما نهى عن الإسراف ، فإنه يكون قد أمر بالاستهلاك في الحدود التي تحفظ الحياة الإنسانية في أفضل صورها . وهذا المستوى من الاستهلاك يطلق عليه في الإسلام القوام بين التقتير والإسراف ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ (٩٢) .

ومن هنا فإن مجال حركة المجتمع المسلم الاستهلاكية يقع في هذه المنطقة ، وهو فيها حر الحركة إن شاء كان في أولها وإن شاء كان في وسطها ، وإن شاء كان في أعلاها ، تبعا للإمكانيات المتاحة وما يهدي إليه العقل السليم ، والفكر الاقتصادي الرشيد ، والموقف النفسي للمستهلك الفرد.

هذه هي سنة الله في الاستهلاك ، فمن استجاب لها ، استقامت حياته ، ومن لم يستجب لها حقت عليه نتائج مخالفتها ، تلك النتائج التي أشارت إليها آيات الكتاب الكريم ، عندما بينت تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة أو بالنقص .

إن تجاوز حدود الاستهلاك بالزيادة هو الذي وصفه القرآن الكريم ببطر المعيشة ، أي

---

(٨٨) الفخر الرازي ، مفاتيح الغيب ، مرجع سابق ، ج٢٤ ، ص١٠٩

(٨٩) سورة الأعراف ، الآية رقم ٣١ (٩٠) سورة الأنعام ، الآية رقم ١٤١

(٩١) سورة الشعراء ، الآيتان رقم ١٥١ و ١٥٢

(٩٢) سورة الفرقان ، الآية رقم ٦٧

تجاوزحد الاستهلاك بالزيادة إلى الحد الذي يصل إلى الترف وبطر النعمة ، فإذا وصل الأمر إلى أن يصبح ذلك صفة للمجتمع ، فقد قرر الله تعالى أنه يقود إلى هلاك المجتمع وتدميره ، يقول سبحانه : وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾ (٩٣) ويقول سبحانه : ﴿ وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها ، فتلك مساكنهم لم تسكن من بعدهم إلا قليلاً وكنا نحن الوارثين ﴾ (٩٤) .

وهلاك المجتمع – نتيجة لتجاوز حدود الاستهلاك إلى أن يصل إلى الترف وبطر النعمة – صور عدة فليس بشرط أن يكون هذا التدمير مادياً ، أو استئصالاً للشأفة ، وإنما يتحقق الهلاك المعنوي للمجتمع بخروج حياته من حالة الاستقامة والصلاحية ، إلى حالة الاضطراب ، ونكد العيش ، وضوائقه ، عندما يقع في الجوع والخوف بما كان يصنع ، عندما تأخذ المشكلات بتلابيه ، فلا يخرج من مشكلة إلا ليقع فيما هو أشد منها ، وكل هذه صور من الهلاك أشار إليها القرآن الكريم كأنواع من العقاب حلت بالمجتمعات التي بطرت النعمة ، وأترفتها السعة فلم ترع حق الله تعالى فيما أنعم به عليها .

كذلك فإن تجاوز حدود الاستهلاك بالنقص يؤدي أيضاً إلى هلاك المجتمع . وتجاوز حدود الاستهلاك بالنقص هو الذي وصفه القرآن الكريم بالتقتير والبخل . وهي كلها ألفاظ تصف التجاوز في الاستهلاك بالتدني إلى الدرجة التي تفسد الحياة الإنسانية ، والحياة الاجتماعية . إنه ظلم للنفس وللمجتمع ؛ أما أنه ظلم للنفس فلأنه يؤدي إلى نقص الطلب الفعال فيه ، حتى يوقعه في الكساد ، ويلقي به إلى التهلكة . يقول الله تعالى ﴿ وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ (٩٥) ، ويقول : صلى الله عليه وسلم :" اتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم ، أمرهم بالبخل فبخلوا ، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا ، وأمرهم بالفجور ففجروا " (٩٦).

كما أن التقتير يخل بقدرة الأفراد على القيام بواجباتهم ، فيصيب الأمة في طاقتها الإنتاجية ، ممثلة في الأفراد الأقوياء بدنياً ونفسياً وعقلياً وفنياً ، فلا تملك الأمة مقومات البقاء ومغالبة الأقوياء ، فتقع في براثن الهلاك ، فالتهلكة والهلاك هي النتيجة المتوقعة

---

(٩٣) سورة الإسراء ، الآية رقم ٦١ (٩٤) سورة القصص ، الآية رقم ٥٨

(٩٥) سورة البقرة ، الآية رقم ١٩٥

(٩٦) الصنعاني ، سبل السلام ، مرجع سابق ، ص ١٥٦٩

للمجتمع الذي ينتشر فيه تجاوز الحد الأدنى من الاستهلاك بالنقص ، إذ يمارس أفراده التقتير ويتصفون بالبخل ، خضوعاً منهم للشح.

وهكذا نرى الهلاك عقوبة للمجتمعات تنزل بها بسبب عدم استجابتها لسنة ا لله تعالى في الاستهلاك .

رابعاً : سنة ا لله تعالى في العلاقات الاقتصادية:

العلاقات الاقتصادية هي ما يقوم بين الناس من علاقات وهم بمعرض استخدام موارد ا لله تعالى في إشباع حاجاتهم ، باشتقاق السلع والخدمات المشبعة (الطيبات) من هذه الموارد ، ويمكن أن نقول عن هذه العلاقات إنها جوهر النظام الاقتصادي الذي يقوم بالوظائف الاقتصادية المختلفة ، والتي من خلالها نتناول جوانب المشكلة الاقتصادية .

هذه العلاقات أقامها ا لله تعالى على أساس عام ، هو سنة من سننه سبحانه ، هذا الأساس هو العدل الذى قامت به السموات والأرض ، العدل في كل شيء ، وتجنب الظلم في كل شيء ، يقول ا لله تعالى في حديثه القدسي " ياعبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا "(٩٧) ، ويقول :﴿ إن ا لله يأمر بالعدل ﴾ (٩٨) ويقول ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا ، إعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ (٩٩) ويقول سبحانه ﴿ إن ا لله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ (١٠٠) إلى غير ذلك من التعليمات التي تؤسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والشئون الحياتية على العدل ، وتبين أنه حكم ا لله تعالى ، ومراده من عباده ، وسنته فيهم ، التي يعاملهم على أساس منها ، فإن هم استجابوا لها ، ونظموا شئونهم على هدى منها ، استقامت أحوالهم ، وازدهرت مجتمعاتهم ، وإن تنكبوا الصراط السوي وأداروا ظهرهم لها ، حلت يهم العقوبات التي جرت سنة ا لله تعالى بأن تنزل بكل من يقيم حياته على الظلم ، ويبنيها على غير سنن العدل .

يقول ا لله تعالى ﴿ وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون ﴾ (١٠١) قال الرازي في تفسير هذه الآية : " إن المراد من الظلم في هذه الآية الشرك ، والمعنى أن ا لله

---

(٩٧) جزء من حديث قدسي طويل

(٩٨) سورة النحل ، الآية رقم٩٠

(٩٩) سورة المائدة ، الآية رقم٨

(١٠٠) سورة النساء ، الآية رقم٥٨

(١٠١) سورة هود ، الآية رقم ١١٧

تعالى لا يهلك أهل القرى بمجرد كونهم مشركين ، إذا كانوا مصلحين في المعاملات فيما بينهم ، يعامل بعضهم بعضاً على الصلاح ، وعدم الفساد (١٠٢) .

أي أن المعاملات بين الناس إذا قامت على أساس من الصلاح وعدم الفساد ، أي على العدل وحصول كل ذي حق على حقه بغير ظلم لأحد المتعاملين ، فإن المجتمع الذي تقوم فيه هذه العلاقات هو بمنأى عن الهلاك ، وإن كان لا يؤمن با لله تعالى ، أي " أن الدولة الكافرة قد تكون عادلة ، بمعنى أن حكامها لا يظلمون الناس ، والناس أنفسهم لا يتظالمون فيما بينهم ، فهذه الدولة مع كفرها تبقى ، إذ ليس من سنة ا لله تعالى هلاك الدولة بكفرها فقط ، ولكن إذ انضم إلى كفرها ظلم حكامها للرعية ، وتظالم الناس فيما بينهم أهلكهم ا لله " (١٠٣) .

وهذا هو ما قرره الإمام ابن تيمية بوضوح في المقولة التي اشتهرت عنه إذ يقول : " وأمر الناس إنما يستقيم في الدنيا مع العدل ، الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم ، أكثر مما يستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم يشترك في إثم ، ولهذا قيل إن ا لله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة " (١٠٤) .

فسنة ا لله تعالى في العلاقات الاقتصادية ، التي عبر عنها الرازي " بالمعاملات فيما بينهم " أن تقوم على العدل وليس الظلم ، ولا يضر العدل إن شابه أنواع من الإثم ، ولا يصلح الظلم وإن خلا من أنواع الإثم الأخرى ، كما بين ابن تيمية .

هذه السنة إذا تحققت في المجتمع ، إزدهرت حياته ، واستقامت أحواله ، وفاضت فيه الخيرات ، يقول النبي صلى ا لله عليه وسلم " لحد يقام في الأرض خير لأهلها من أن يمطروا أربعين يوماً (١٠٥) " فإقامة الحدود تعني إقامة العدل ، وهذا في تأثيره يشبه تأثير المطر الذي ينبت به الزرع ، ويحيا به الضرع ، وتنمو به الأرض ، وعليه تقوم الحياة . إن إقامة حد واحد عدلاً بين طرفين ، يعدل كل هذا الخير في أثره على المجتمع ، ومن هنا نفهم أيضاً كيف أن التفرقة في إقامة الحدود بين الناس تقود إلى هلاك المجتمع . إن السبب هو غياب العدل الذي تستقيم به الحياة " إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف

---

(١٠٢) الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، مرجع سابق ، تفسير الآية رقم ١١٧ من سورة هود .

(١٠٣) د. عبدالكريم زيدان ، سنة ا لله في الأمم والأفراد والجماعات ، مطبعة الرسالة ، ط١ بدون تاريخ ص ١٢٢

(١٠٤) ابن تيمية ، رسالة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، ص٤٠

(١٠٥) رواه ابن ماجه والنسائي في كتاب الحدود ، ورواه أحمد في المسند ج٢ ص ٣٦٢ ، ص٤٠٢

تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد " (١٠٦) .

إنها التفرقة في المعاملة بين الناس على أساس من مراكزهم الاجتماعية ، حيث يباح للأقوياء والمتسلطين الخروج على القوانين ، بل استخدامها في تحقيق أغراضهم ومآربهم الخاصة ، بينما تطبق بأقصى درجات الحزم-إن لم تكن القسوة-على عامة الناس وسوادهم الأعظم . عندها تتبين الغالبية أنها لا تعيش في موطنها ، فتهاجر إلى داخلها وعمقها النفسي وتشعر بغربتها في بلادها ، وتقل رغبتها في العمل والإنتاج ، لأنه في ظل الظلم ، لن تكون ثمراته لهم ، وفي النهاية يحل بالمجتمع ما يحل بكل ظالم مهما طال عمره ﴿ فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا ، إن في ذلك لآية لقوم يعلمون ﴾ (١٠٧) .

إن الظلم إذا سمح له بالظهور ورضي به على أي مستوى من المستويات ، لا يلبث أن يتفشى حتى يعم المجتمع كله وفي كل مستوياته ، وكأن المستويات المختلفة تشبه الأنابيب المستطرقة التي يتخللها الماء ، فينتقل من أنبوب إلى أنبوب آخر إذا صب في أحدها ، فإذا رضينا بالظلم في مجال من مجالات الحياة ، فإنه لا يلبث أن يظهر في مجال ثان وثالث حتى يعم المجتمع كله .

إن الشخص الذي يظلم غيره ، يُظلم أيضاً من شخص آخر ، وربما يُظلم من نفس الشخص الذي ظلمه من قبل ، أي يقع في المجتمع الظلم المتبادل بين الأفراد والفئات ، بين الحكام والمحكومين ، بين العمال وأرباب الأعمال ، بين التجار والمستهلكين ، إلى آخر من تقوم بينه وبين غيره علاقة أو تعامل .

إن رب العمل الذي يظلم العاملين لديه ، بغبنهم حقوقهم وانقاصهم أجورهم ، سيجد من يفعل به ذلك ممن يوردون إليه المادة الخام ، أو يتعاملون معه في الميدان الضريبي مثلاً ، بل ربما لحقة الظلم من العمال الذين ظلمهم عندما يردون الظلم بظلم آخر ، يتمثل في عدم أداء الواجب بعدم الإتقان والتجويد ، فتخرج المنتجات من أيديهم أقل جودة من المطلوب ، ولن يحصل رب العمل في هذه الحالة على العائد المرتفع الذي أراده ، ومن أجله ظلم العمال وأنقصهم حقوقهم . وهكذا تولى ظالم على ظالم ، وانتشر الظلم في جنبات

---

(١٠٦) من حديث عائشة رضي الله عنها ، انظر رياض الصالحين ، حديث رقم١٧٦٧ ط. دار إحياء التراث ، الدوحة ، قطر ، ط . الأولى ١٩٨٦م .

(١٠٧) سورة النمل ، الآية رقم٥٢ .

المجتمع ، عندما سمح بظهوره في جانب منها ، وصدق ا لله العظيم عندما يقرر هذه الحقيقة فيقول : ﴿ وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون ﴾ (١٠٨)

إن الظالم سيجد من يوقع به الظلم ، والمسئول عن وقوع الظلم به هو ظلمه السابق لغيره ، فسنة ا لله تعالى ، أن يولي بعض الظالمين بعضاً ، وأن يسلط الظالم على ظالم ، ثم يسلط على الظالم ظالماً ثالثاً ، حتى تصبح العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كلها مبنية على الظلم ، وعندها يحل بالمجتمع جزاء الظالمين ، وهو الهلاك ﴿ وتلك القرى أهلكناهم لَمّا ظلموا ﴾ (١٠٩) ، ﴿ وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة ، وأنشأنا بعدها قوماً آخرين ﴾ (١١٠) ، ﴿ هل يهلك إلا القوم الظالمون ﴾ (١١١) ﴿ إنه لا يفلح الظالمون ﴾ (١١٢)

إنها الحلقة المفرغة من الظلم إذاً ، وعلاجها يكون بالإقلاع عن الظلم ، والعودة إلى إقامة العلاقات الاقتصادية على أساس من العدل ، فإذا قدر للمجتمع أن يثوب إلى رشده قبل أن يحل به الهلاك ، استفاد من العلاج ، وإن تباطأ في ذلك انطبقت عليه سنن ا لله تعالى في هلاك الظالمين ، والذي يحل وإن تأخر طبقاً لسنة ا لله أيضاً ﴿ ولو يؤاخذ ا لله الناس بظلمهم ما ترك على ظاهرها من دابة ، ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى ، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ﴾ (١١٣)

إنه إمهال المجتمع وإعطاؤه فرصة لكي يصلح أوضاعه ، ويبنى علاقاته على العدل بعد أن سادها الظلم ، فإذا انقضت الفرصة ، ولم يستغلها المجتمع ، جاء أجله ، وحانت ساعة استبداله ﴿ وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعدها قوماً آخرين ﴾ (١١٤)

وقد يقول قائل : إن الظلم لم تمارسه الغالبية فهناك من لا يقر هذه الممارسات ولا يرضى عنها ، فهل يهلك مع الهالكين ؟

والإجابة تولتها آية أخرى في كتاب ا لله تعالى ، تحذر هذا البعض من الناس من مغبة الظلم الذي استشرى في المجتمع ، وأن هلاكه-إذا وقع-لن ينجو منه أحد ، تقول الآية ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ، واعلموا أن ا لله شديد العقاب ﴾ (١١٥) ويقول رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم : "إن الناس إذا رأوا الظالم ، فلم يأخذوا على يديه

---

(١٠٨) سورة الأنعام ، الآية رقم ١٢٩

(١٠٩) سورة الكهف ، الآية رقم٥٩

(١١٠) سورة الأنبياء ، الآية رقم١١

(١١١) سورة الأنعام ، الآية رقم٤٧

(١١٢) سورة الأنعام ، الآية رقم٢١

(١١٣) سورة النحل ، الآية رقم٦١

(١١٤) سورة الأنبياء ، الآية رقم١١

(١١٥) سورة الأنفال ، الآية رقم ٢٥

أوشك أن يعمهم ا لله بعقاب منه " (١١٦)

وإن أهم المجالات التي يطلب فيها العدل بصورة أكثر من غيرها ، مجال التوزيع في الثروة وفي الدخل ، ثم مجال الحقوق المدنية ، والتسوية بين الناس فيها ، فإنه إن تحقق العدل في هذين المجالين سري إلى غيرهما من المجالات بصورة تلقائية ، وتتكرر فكرة الأنابيب المستطرقة هنا ولكن في الاتجاه الصحيح الذي يسير نحو نشر العدل وجعله قاعدة لبناء الحياة .

ولعله من المفيد أن نوضح فكرة ربما يأخذها الناس قضية مسلمة ، وما هي بذلك ، لقد درج مفكرونا بصفة عامة على اعتبار العدل سمة من سمات الإسلام (١١٧) ، وخصيصة من خصائصه ، وهم يقصدون أن يوضحوا أهمية العدل ومكانته في الإسلام ، والذي نريد إيضاحه أن العدل في الإسلام أكبر من أن يكون سمة من السمات أو خصيصة من الخصائص ، إنه ركن ومقوم من مقومات الإسلام ، وشتان بين السمة التي هي وصف للشيء وبين المقوم أو الركن الذي هو جزء من ماهية الشيء وذاته .

إن الإسلام يعطي عدالة العلاقات الاقتصادية وغيرها من العلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع أهميتها ، ويحفظ لها مكانتها في تنظيمه للحياة بجعلها مقوماً من مقومات الإسلام وركناً من أركانه ، وجزءاً من ماهيته ، وليس غريباً بعد ذلك أن يكون الخروج على سنن العدل في العلاقات الاقتصادية ، محطماً للمجتمع مهلكاً له ، وأن يكون الإلتزام بالعدل مفتاحاً إلى التقدم وازدهار الحياة وطيب المعيشة ، أي ليس غريباً أن يكون ابتناء العلاقات الاقتصادية على العدل سنة من سنن ا لله تعالى ، يعامل خلقه بناء على موقفهم منها ومدى استجابتهم لها كما بينا .

خاتمة : موقف المسلم من السنن الإلهية :

الآن وقد علمنا أن لله سنناً تخضع لها الحياة والأحياء ، وسنناً يخضع لها الجانب المادي من الكائنات الحية ، إلى جانب الكون المادي المسخر من ا لله تعالى ، فما الذي يطلبه الإسلام منا حيال السنن كي نصل إليها ؟ وما الذي يطلبه منا بعد اهتدائنا إليها ؟

---

(١١٦) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحه ، انظر رياض الصالحين ، مرجع سابق ، حديث رقم١٩٧

(١١٧) الشيخ الإمام أبوزهرة ، الدعوة إلى الإسلام ، دار الفكر العربي ، ط١ ١٩٧٢م إذ يقول في ص٨٢ "إذا كان لكل دين سمة تميزه ، فسمة الإسلام العدالة " .

بخصوص السؤال الأول فإن ا لله تعالى لم ينزل الآيات التي تشير إلى وجود السنن ولا الآيات المتضمنة في ذاتها سنناً ، كي نتعبد بتلاوتها فحسب ، وإنما أشار إلى وجودها ، ثم طالبنا بالبحث عنها واكتشافها ، حتى يتحقق معنى تسخير ا لله تعالى ما في الكون من قوى للإنسان ، وحتى ينتقل التسخير من ميدان القوة إلى ميدان الفعل .

إن الكون مسخر للإنسان ، لكن إذا جهل الإنسان السنن التي يسير عليها الكون ، فلن يستطيع أن يستفيد من القوى المسخرة ، وإنما يتمكن من ذلك عندما يصل إلى العلاقات التي توجد بين المقدمات ونتائجها ، بين الأسباب ومسبباتها ، بين القوانين وشروط انطباقها ، عند ذلك فقط يمكن للإنسان أن يخرج التسخير من ميدان القوة إلى ميدان الفعل .

إن قول ا لله تعالى : ﴿ قد خلت من قبلكم سنن فسيروا في الأرض فانظروا ﴾ (١١٨) هو أمر صريح بالبحث عن سنن ا لله تعالى واكتشافها ، فنحن مطالبون بالسير في الأرض والبحث والنظر إلى السنن التي تحكم ، إن في الجانب المادي ، وإن في الجانب الإنساني . إننا مكلفون باتخاذ الكون ميداناً للدراسة حتى نصل إلى السنن التي تحكمه ، فنتمكن من الاستفادة من القوى الكامنة فيه ، بإخراج التسخير – كما قلنا– من حالة القوة إلى حالة الفعل .

وبنفس القدر الذي ندرس به الكون والعلاقات التي تحكمه ، نحن مكلفون باستنباط السنن التي تحكم الاجتماع البشري ، وتلك التي تحكم السلوك الإنساني ، وتخضع لها المجتمعات في تقدمها وتخلفها ، ونهوضها وكبوتها ، وفي انتصاراتها وهزائمها ، في رفعة شأنها واضمحلال أمرها ، في تمتعها بطيب المعيشة أو ضنكها ، إلى آخر الأحوال التي ترد على الأمم والمجتمعات . نستنبط هذه السنن من كتاب ا لله تعالى وسنة رسوله صلى ا لله عليه وسلم ، وهذا تكليف صريح في الحالتين ، حالة السنن التي تحكم الجانب المادي ، والسنن التي تحكم الجانب الإنساني .

هذا ما يطلبه الإسلام من المسلم حيال الوصول إلى السنن ، أما ما يطلبه منه بعد الوصول إليها فإنه تكليف آخر ، أشد وضوحاً وأقوى طلباً . إنه التكليف باستخدامها والسير عليها وعدم تجاهلها ، لأن كون ا لله تعالى لا ينقاد للإنسان بغير ذلك ، والاستفادة مما أودع ا لله تعالى به من إمكانيات لا يدرك بغير هذا الطريق . إنه بدون الأخذ بالسنن والسير عليها لا تكون هناك قيمة لاكتشافها والعلم بها . فالعلم بالسنة لا يغني عن العمل

---

(١١٨) سورة آل عمران ، الآية رقم ١٣٧

بها شيئاً ، إن العامة والخاصة يعلمون سنة ا لله في التغيير المستفادة من قوله تعالى ﴿ إن ا لله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ (١١٩) . بيد أن هذا العلم لم يجد شيئا في تغيير أحوال المسلمين ، المتردية اليوم ، والتي تزداد تردياً عقداً بعد آخر .

إن علمنا بهذه السنة يتطلب منا إنزال الواقع على حكمها واشتقاق برنامج عمل على أساس منها ، أما تلاوتها آناء الليل وأطراف النهار والاستشهاد بها من الدعاة والمصلحين فليس له من تأثير على مجريات الأمور العملية .

إن الوقوف على السنة الإلهية في ميدان ما ، ثم طرحها وراء الظهر إنما هو كفران بنعمة ا لله تعالى ، وكفران النعمة إنما يعقب النقص في الإنتاج ، ومن ثم نقص الإشباع ، ثم انتشار الخوف وذهاب نعمة الأمن من المجتمع . يقول ا لله تعالى ﴿ وضرب ا لله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم ا لله ، فأذاقها ا لله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون ﴾ (١٢٠)

إن الذي ترتب على كفران هذه القرية بنعم ا لله تعالى ، هو إذاقتها لباس الجوع ، ولباس الخوف بسبب صنيعهم هذا .

إن المطلوب منا إثر التعرف على السنن الإلهية أن نستخدمها في الحصول على نتائجها الإيجابية ، في بناء الحياة وإنهاض المجتمع ، كما نستخدمها في توقي النتائج السلبية المترتبة على تجاهلها ، والمتمثلة في تردي المجتمع ، وانتقاض العُرى التي تحقق تماسكه وتكفل بقاءه . أي أن السنة الإلهية يستفاد منها في اتجاهين ، اتجاه إيجابي لتحقيقه ، واتجاه سلبي لتوقيه ، وهذا معنى ما قاله السلف بخصوص مغالبة القدر بالقدر ، والفرار من قدر ا لله إلى قدر ا لله سبحانه . إن أقدار ا لله تعالى هي سننه وهي غلابة تنطبق لا محالة بصورة مطردة عامة –كما قلنا– ولا يعادلها ويوازنها إلا قدر آخر ، وسنة أخرى ، تتحقق شروطها ، فتحقق نتائجها ، فتستقيم الحياة ، ويكون المسلم بذلك مستجيباً لأمر ا لله تعالى .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١١٩) سورة الرعد ، الآية رقم ١١

(١٢٠)سورة النحل ، الآية رقم ١١٢